جغرافية القانون و العدالة المكانية :

رسم خرائط للاحتياجات والخدمات المتعلقة بالمساعدة القانونية في قضايا الرعاية الاجتماعية في إنجلترا وويلز

جو وايلدينغ - كلية القانون والسياسة وعلم الاجتماع،
جامعة ساسكس، برايتون، إنجلترا
وكريس إيمبرسون - معهد البيانات الجغرافية(Geodata Institute) ،
جامعة ساوثهامبتون، ساوثهامبتون، إنجلترا

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

1مقدمة

أصبح مفهوم "المناطق القاحلة" (أو المناطق التي تفتقر إلى الخدمات) فيما يتعلق بالمساعدة القانونية والمشورة القانونية جزءاً محورياً من النقاشات حول سبل الوصول إلى العدالة المكانية في إنجلترا وويلز، ولا سيما منذ تطبيق تخفيضات المساعدة القانونية بموجب قانون المساعدة القانونية وإصدار الأحكام ومعاقبة الجناة (LASPO) لعام 2012. ويمكننا التحقق من وجود هذه المناطق القاحلة من خلال الاطلاع على جدول بيانات "دليل مقدمي الخدمات" الصادر عن وكالة المساعدة القانونية (LAA) أو "الخرائط الحرارية" التي أعدتها جمعية القانون(Law Society) ؛ إذ يوضح كلا المصدرين مواقع مكاتب مقدمي خدمات المساعدة القانونية لكل مجال من مجالات القانون. ومع ذلك، لا تقدم هذه المصادر أي مؤشر على حجم الخدمات المتاحة فعلياً -بمختلف مستوياتها- في كل منطقة جغرافية، ناهيك عن تقديم أي مؤشر على حجم الاحتياج المحتمل. وهذا يترك الباب مفتوحاً لاحتمال أن يكون التفاوت الجغرافي في توزيع مكاتب مقدمي الخدمات مجرد انعكاس لغياب الحاجة في بعض الأماكن، وأن سوق مقدمي خدمات المساعدة القانونية (وفقاً للتصور الوارد في "مراجعة كارتر" لعام 2006 بشأن شراء خدمات المساعدة القانونية) يتكيف في الواقع بشكل مثالي لتلبية كافة احتياجات المساعدة القانونية.

في هذا البحث، اتبعنا نهجاً مبتكراً يعتمد على أدوات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتوضيح وتحليل وفهم البيانات التي جُمعت من خلال أبحاث اجتماعية-قانونية حول سبل الوصول إلى المشورة والتمثيل القانوني الممولين من القطاع العام. ونناقش في هذا المقال ذلك النهج ونستعرض بعض الرؤى الجديدة المستمدة منه، مبرهنين على أن استخدام نظم المعلومات الجغرافية في إطار جغرافية القانون -وكذلك النهج الجغرافي في دراسة الوصول إلى المشورة القانونية- يقدمان إسهامات قيمة لفهم العوامل المحركة والأبعاد المكانية لاحتياجات المساعدة القانونية غير الملباة. وتكمن أهمية ذلك في إثبات أن نقص الخدمات لا يعكس بالضرورة غياب الحاجة، مما يدعم الحجة القائلة بأن نظام تقديم المساعدة القانونية القائم على آليات السوق لا يمكنه بمفرده التكيف لتلبية كافة الاحتياجات، بل يتطلب تعزيزه بنموذج مختلط.

لقد قمنا بإعداد خرائط لإنجلترا وويلز تغطي أربعة مجالات من مجالات قانون الرعاية الاجتماعية، وهي: الإسكان، والرعاية المجتمعية، وإعانات الرعاية الاجتماعية، والهجرة واللجوء. وتُظهر الطبقة الأولى من الخريطة مستوى تقديم الخدمات استناداً إلى عدد القضايا، وذلك بالاعتماد على بيانات من الإحصاءات الحكومية والردود على طلبات حرية المعلومات (FOI). تُضيف طبقة الخريطة الثانية مؤشراتٍ توضح مدى الحاجة إلى المساعدة القانونية، وتُبيّن المسافة الفاصلة بين المناطق الأكثر احتياجاً للمساعدة القانونية في قضايا الرعاية الاجتماعية وأقرب مكاتب مقدمي هذه الخدمة؛ وهو أمرٌ لم يسبق تناوله أو دراسته بهذه الطريقة من قبل. كما تتيح لنا هذه الطبقة تحديد المكاتب التي لا تمارس فعلياً أعمال المساعدة القانونية رغم ارتباطها بعقودٍ

تُلزمها بذلك — وهي الحالات التي يُشار إليها اصطلاحاً بـ "العقود الخاملة". ورغم أن أحد المؤلفين قد تطرق سابقاً إلى هذه العقود الخاملة، إلا أنها لم تُدرج قط على الخرائط، ولم تُربط بهذه الكيفية بالمناطق الجغرافية التي يُرجح أن تكون الأكثر احتياجاً للخدمة.

من خلال هذا الإطار الجغرافي، نسعى إلى دراسة التباين المكاني في القدرة على ممارسة الحقوق القانونية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية. إذ نعلم من دراسات جغرافية القانون أن الجوانب القانونية والمكانية ليست منفصلة عن بعضها؛ فالقانون "يُحدث أثراً... بطرق محددة". وتتناول جغرافية القانون كيفية قيام "القواعد القانونية بتوطين حقوق الأفراد والتزاماتهم في الحيزين المادي والاجتماعي". ونهدف هنا إلى توضيح كيف يمكن لغياب سبل الوصول إلى الخدمات القانونية أن يؤدي إلى "نزع الطابع المحلي" عن الحقوق، وذلك ببساطة من خلال حرمان الأفراد من أي وسيلة لإنفاذ هذه الحقوق (أو إهمال توفيرها) داخل منطقة جغرافية معينة. ويتيح لنا إطار عملنا القائم على المنهجية المختلطة —الذي يجمع بين التحليل الكمي عبر نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستقصاء النوعي الاجتماعي-القانوني لمقدمي الخدمات— تبني نهج شامل (على غرار ما يدعو إليه إريك شولتيس11) لفهم "النتائج المكانية" المرتبطة بالحقوق القانونية في مواقع مختلفة.

تشمل "الحقوق" التي نشير إليها كلاً من الحقوق التشريعية الأساسية المتعلقة بالسكن، والرعاية المجتمعية، ومزايا الرعاية الاجتماعية، وقضايا الهجرة واللجوء، والحق العام (بموجب القانون العامCommon Law/) في الوصول إلى العدالة، فضلاً عن الواجب القانوني الملقى على عاتق "اللورد المستشار (Lord Chancellor) "لضمان توفر المساعدة القانونية وفقاً لقانون المساعدة القانونية وإصدار الأحكام والإجراءات .(LASPO) ويُعد كل فرد موجود داخل حيز مكاني معين صاحب حق بحكم وجوده المادي (أو أحياناً بحكم حقه في التواجد) ضمن نطاق ولاية قضائية محددة تكفل تلك الحقوق؛ غير أن إمكانية الوصول إلى الوسائل اللازمة لممارسة هذه الحقوق المكفولة تخضع بشكل كبير لعوامل مكانية وتتفاوت بين المناطق المحلية. بناءً على ذلك، نرى أن غياب أو نقص فرص الحصول على المشورة القانونية أو التمثيل القانوني والمساعدة القانونية من شأنه أن يكرس الحرمان الاجتماعي والاقتصادي على أساس مكاني؛ وهي حجة تتناغم مع دعوة نيك جيل وآخرين إلى إيلاء اهتمام أكبر لمفهوم "الغياب" في مجال جغرافية القانون. إن عدم معالجة الفجوات في الوصول إلى المشورة القانونية لا يمثل عائقاً أمام التصدي للفقر والتهميش فحسب، بل ينطوي أيضاً على أهمية دستورية؛ نظراً لأن المشورة والتمثيل القانونيين يشكلان حلقة الوصل بين الفرد وبين كافة الحقوق والحماية القانونية التي يقرها القانون.

يستعرض المقال أولاً، وبإيجاز، الإطار المفاهيمي لجغرافية القانون والعدالة المكانية الذي نستند إليه في مناقشة نتائجنا وتفسيرها (القسم 2)، وذلك قبل شرح منهجية جمع البيانات وإعداد الخرائط (القسم 3). نناقش بعد ذلك خمس نتائج رئيسية للبحث (القسم 4).

أولاً، نرى أن المناطق التي تعاني من حرمان شديد تشير غالباً إلى وجود حاجة لخدمات المساعدة القانونية، مما يكشف عن وجود "مناطق تفتقر إلى خدمات المشورة" (أو ما يُعرف بـ "صحاري المشورة") التي ربما لم يتم رصدها من قبل (وهو ما يمثل نقصاً مطلقاً في الخدمات).

ثانياً، نُبيّن أن توزيع الخدمات قد يكون غير متكافئ مكانياً حتى في المناطق التي توجد بها مكاتب لمقدمي الخدمات، مما يشير مجدداً إلى وجود مناطق تفتقر للمشورة لم يتم تحديدها (وهو ما يمثل نقصاً نسبياً في الخدمات).

ثالثاً، نجد وجود عقود غير مُفعّلة (خاملة) وسط تجمعات سكنية يُرجح وجود حاجة فيها للمساعدة القانونية؛ وهذا يدل على أن مجرد وجود مقدم خدمة يرغب في تقديم المساعدة القانونية لا يُعد أساساً كافياً

لافتراض توفر الخدمة فعلياً (وهو ما يمثل نقصاً مستتراً في الخدمات). وتُشكّل هذه النتيجة تحدياً جوهرياً لنموذج تقديم المساعدة القانونية القائم على آليات السوق.

وتتعلق النتيجتان **الرابعة** و**الخامسة** بالنقص الجزئي في الخدمات؛ إذ توضح الخرائط -في النتيجة الرابعة- أن الخدمات قد تقتصر على أنواع محددة من المساعدة؛ فعلى سبيل المثال، قد تتوفر خدمات المشورة والتمثيل القانوني الأولي (المستوى الأدنى) بشكل جيد، بينما تنعدم خدمات التمثيل القانوني المتقدم أو إجراءات الاستئناف، مما يخلق تفاوتات عميقة في فرص الوصول إلى العدالة باختلاف مناطق البلاد. حتى عندما يبدو أن هناك قدراً مماثلاً من الخدمات المقدمة من حيث عدد القضايا المفتوحة.

وأخيراً، ومن خلال فحص مدى توفر الخدمات عبر مجالات مختلفة من قانون الرعاية الاجتماعية، نجادل بأن المشهد المشتت لتوفر المشورة والتمثيل القانوني في مختلف فروع القانون يعني ندرة وجود أي قدر من الخدمات الشاملة والمتكاملة؛ وذلك على الرغم من الظاهرة المعروفة المتمثلة في أن الأفراد عادةً ما يواجهون مجموعة مترابطة من الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة القانونية، مما يعني أن تلبية هذه الاحتياجات غالباً ما تكون جزئية في معظم المناطق الجغرافية. إن مفهوم **"الاحتياجات الملباة جزئياً"** يتحدى الثنائية الشائعة الاستخدام التي تصنف احتياجات المساعدة القانونية إما على أنها ملباة أو غير ملباة. ثم نناقش بعض الأسئلة والمسارات لمزيد من البحث، ونختتم بالتأكيد على أن الخرائط تكشف عن عيوب جوهرية في نظام التعاقد وتوفير خدمات المساعدة القانونية المعمول به حالياً في إنجلترا وويلز. وبشكل عام، يبرز هذا المقال قيمة نهجنا المنهجي المبتكر في إضفاء تفاصيل دقيقة تشتد الحاجة إليها على الفهم الأكاديمي والسياساتي لاحتياجات المساعدة القانونية ومدى تلبيتها في مرحلة ما بعد قانون المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة (LASPO).

2جغرافية القانون ،
والعدالة المكانية، والمساعدة القانونية

تستكشف جغرافية القانون الطرق التي يؤثر بها القانون في الحيز المكاني ويُشكّله، وكيف يُشكّل هذا الحيز القانونَ ويُنتجه في آن واحد. وهي تبحث في "العلاقة التبادلية التكوينية بين الناس والمكان والقانون... [و] تجسّد القانون داخل الحيز المكاني". وتستند في ذلك إلى رؤى سابقة حول كيفية إنتاج الحيز المكاني؛ إذ يجادل كل من دورين ماسي (Doreen Massey) وهنري لوفيفر (Henri Lefebvre) -وغيرهما- **بأن الحيز المكاني نتاج لعمليات اجتماعية وليس مجرد وعاء جغرافي بسيط**. وعليه، فإن الحيز المكاني ليس محايداً أو فارغاً، بل هو نتاج لعمليات اجتماعية وغيرها -بما في ذلك القانون- كما أنه يُنتج أو يُشكّل بدوره تلك العمليات الاجتماعية. ووفقاً للوفيفر، تتم عملية التشكيل هذه عبر **"ثلاثية مكانية"** تتألف من: الممارسة المكانية (أي كيفية استخدام الناس للحيز المكاني)، وتمثيلات الحيز المكاني (أي الطرق التي يُخطط بها لاستخدام الحيز ويُتصوّر بها)، ومساحات التمثيل (أي التجارب المعاشة والرمزية للناس).

نيكولاس بلوملي (Nicholas Blomley) -أحد رواد جغرافية القانون- وآخرون... يُجادل القائلون بأن "البُعد المكاني... ليس بريئاً، بل هو سياسيٌّ بعمق" ؛ إذ ينطوي على "عملية مستمرة لإنتاج وإعادة إنتاج أنماطٍ محددة من الأمكنة" تجعل "الحقوق" مرتبطةً بالمكان ارتباطاً حتمياً . ومن ثم، فإن المكان والقانون "يُكيّف كلٌّ منهما الآخر باستمرار" في إطار ما يُعرف بـ "المشهد القانوني المكاني" (lawscape) . وتُعد العدالة المكانية نقداً — سواء من داخل حقل جغرافية القانون أو خارجه — للتوزيع والإجراءات التي تتسم بعدم الإنصاف المكاني؛ فهي توفر "إطاراً توجيهياً تحليلياً لتقييم كيفية نشوء المظالم ...وتُحفَظ في العمليات المكانية التي تُشكّل الأماكن، وتُعدّ "وسيلةً لتأطير موقع ومقياس المظالم". وهي تربط العدالة الاجتماعية بالتنظيم المكاني، حيث تشير "العدالة" عموماً إلى عدالة اجتماعية أو أخلاقية أوسع نطاقاً، وليس (فقط) إلى

العدالة القانونية؛ وإن كانت هناك انتقادات للنزعة التي تعامل العدالة المكانية كونها مجرد عدالة اجتماعية أُضيف إليها بُعدٌ مكاني.

قد ترتبط العدالة بتفاوتات في التوزيع تؤثر على فرص الحصول على جميع الخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، استخدم باحثون أدوات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لرسم خرائط توضح مستوى توفير المكتبات العامة قبل وبعد فترة من التقشف في القطاع العام في المملكة المتحدة، وهي الفترة التي بدأت عام 2010 في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008. وأظهرت هذه الخرائط أن الانخفاض العام (المتوقع) في مستوى توفير الخدمات قد أثر بشكل غير متناسب على المناطق التي كانت تعاني أصلاً من أشد درجات الحرمان الاقتصادي. ويخلق هذا التفاوت في التوزيع "تشابكاً -غالباً ما يعيد إنتاج نفسه- من المظالم المكانية التي يمكن عدها، على الأقل بعد تجاوز حد معين من القدرة على التحمل، انتهاكاً جوهرياً للحقوق المدنية والضمانات القانونية أو الدستورية المرتبطة بالحيز الحضري". ويزداد احتمال حدوث مثل هذا الانتهاك للضمانات القانونية عندما يتعلق التفاوت في التوزيع بمسائل المشورة والتمثيل المرتبطة بالحق القانوني ذاته.

ومع ذلك، فإن العدالة المكانية تتجاوز الجانب التوزيعي لتشمل الجانب الإجرائي أيضاً. فعلى سبيل المثال، قد يتركز الفقر في أماكن معينة، أو قد يُدفع بعيداً عن أماكن أخرى -بسبب ارتفاع تكاليف الإيجار مثلاً-؛ ومن ثم، ثمة "تفاعل متبادل بين... مكانية الظلم وظلم المكانية". ولذلك، يجادل مصطفى ديكتش (Mustafa Dikeç) بوجود "**علاقة جدلية بين الظلم والمكان**". وعليه، فإن كلاً من إنتاج الظلم وتجلّياته يُعدّان ظاهرتين اجتماعيتين ومكانيتين في آن واحد؛ إذ تؤثر العلاقات المكانية في العلاقات الاجتماعية، والعكس صحيح. ينطوي مفهوم "**الظلم المكاني**" على أحد الأمرين أو كليهما: "الحصر القسري لأي مجموعة في حيز مكاني محدود" (ما يُعرف بحجة "انعدام الحرية")، و"التوزيع غير المتكافئ للموارد عبر الحيز المكاني" (ما يُعرف بحجة "عدالة توزيع الموارد"). وتنطبق حجة "عدالة توزيع الموارد" بوضوح على الحالات التي تعاني فيها منطقة ما من حاجة ماسة للمساعدة القانونية، وفي الوقت نفسه تفتقر إلى الخدمات القانونية (سواء كانت معدومة أو غير كافية) التي تُمكّن السكان من إنفاذ حقوقهم ومستحقاتهم الأوسع نطاقاً أو الدفاع عنها.

كما تبرز أهمية حجة "انعدام الحرية" أيضاً؛ إذ يجد الأشخاص ذوو الموارد المالية المحدودة، أو المقيّدون في حركتهم، أو الذين يفتقرون إلى الموارد الأخرى، أنفسهم محصورين فعلياً في مناطق معينة، وقد يعجزون تماماً عن الحصول على أي مشورة أو تمثيل قانوني، أو يقتصر وصولهم على خدمات عن بُعد قد لا تلبي احتياجاتهم الفعلية. وبالمثل، يمكننا رصد حالات "**الإقصاء المكاني**" الناجمة عن غياب التمثيل القانوني، وذلك عندما يُطرد الأفراد من مساكنهم في منطقة ما، ولا توفر لهم السلطة المحلية أي بديل سكني أو توفر لهم بديلاً خارج نطاق المنطقة، في حين كان من الممكن -لو توفر التمثيل القانوني الملائم- التصدي لإجراءات الإخلاء أو الطعن في القرارات التي اتخذتها السلطة المحلية. في هذه المقالة، نتناول الوصول إلى المشورة القانونية والمساعدة القانونية كوسيلة للوصول إلى الحقوق القانونية، مع إقرارنا بأن العدالة الاجتماعية تتجاوز العدالة القانونية، وأن مجال الوصول إلى العدالة أوسع من مجرد الوصول إلى المشورة القانونية والتمثيل القانوني. يُعد التوزيع العادل للوصول إلى المشورة القانونية شرطًا أساسيًا للوصول العادل مكانيًا إلى الحقوق والخدمات الأخرى.

بما أن تركيزنا ينصب على قانون الرعاية الاجتماعية - الوصول إلى الرعاية الاجتماعية، والدعم المالي، والسكن الآمن والمستقر، والتعليم، والعمل، والحماية من الاضطهاد أو العبودية الحديثة، والوضع القانوني للهجرة (بكل ما يترتب عليه من حقوق واستحقاقات) - فإننا نجادل بأن عدم الوصول إلى المشورة القانونية والتمثيل القانوني في قضايا الرعاية الاجتماعية يُفاقم عدم الوصول إلى حقوق الرعاية الاجتماعية

الجوهرية؛ فهو يُؤدي إلى ظلم مكاني. إن البُعد المكاني لتوفير المساعدة القانونية ينطوي على تناقض داخلي. منذ عام 2010، قامت هيئة المساعدة القانونية (LAA) بتوفير المساعدة القانونية في إنجلترا وويلز على أساس مكاني واضح، حيث يُطلب من حاملي العقود الاحتفاظ بمكتب دائم لمقدمي الخدمات ضمن مناطق التوريد المحددة جغرافيًا والتي تختلف باختلاف مجالات القانون. تغطي مناطق توريد الإسكان عمومًا منطقة أو منطقتين تابعتين للسلطات المحلية، بينما تُقسم إنجلترا وويلز بأكملها إلى أربعة أجزاء كبيرة مخصصة لإعانات الرعاية الاجتماعية، وعشرة أجزاء متفاوتة الحجم مخصصة للرعاية المجتمعية (تشكل ميرسيسايد جزءًا منها، بينما تشكل بقية منطقة الشمال الغربي بأكملها جزءًا آخر).

يحتوي قانون الهجرة واللجوء على ست مناطق توريد كبيرة، مقسمة إلى "نقاط وصول"، والتي كانت تاريخيًا الأماكن التي يُعد فيها توفير المساعدة القانونية ضروريًا لأنها تستضيف أماكن إقامة لطالبي اللجوء. لا تغطي نقاط الوصول جميع أجزاء إنجلترا وويلز، على الرغم من أن جميع المناطق تستضيف الآن أماكن إقامة لطالبي اللجوء. من المؤكد أن الحاجة إلى المساعدة القانونية لها نمط مكاني، على الرغم من أنه غير مفهوم جيدًا. في عام 2008، قام أنيل باتيل وآخرون لاحظ الباحثون «نقصًا في الدراسات المتعلقة بسهولة الوصول المكاني إلى قطاع الاستشارات .وخلصوا إلى أنّ القرب الجغرافي كان له تأثير أقل مما توقعوا على كلٍّ من معرفة خدمات الاستشارات واستخدامها، مع أنه أثّر على طريقة التواصل، كما هو الحال بالنسبة لوسائل النقل.

ومع ذلك، كانت نسبة السكان الذين يعيشون على بُعد خمسة أميال من مركز قانوني أو مركز استشارات متخصص أعلى بكثير في وقت إجراء ذلك البحث مقارنةً بما كانت عليه في عامي 2023/2022، وهو ما قد يكون ذا صلة بكلٍّ من الوعي وإمكانية الحصول على المشورة. إلى حد كبير مع ذلك، فإن نظام الحصول على المساعدة القانونية في إنجلترا وويلز يتعامل مع الحاجة على أنها قابلة للتوحيد في جميع أنحاء البلاد (سواء من حيث عدد العملاء المحتملين أو مدى الحاجة الفعلية ، متخذًا منظورًا جغرافيًا "مسطحًا" يصفه إدوارد سوجا بأنه "تمييز مكاني" وحيثما يكون لعدم الوصول إلى العدالة القانونية نمط مكاني، فإن الظلم القانوني والاجتماعي المتفاقم والمتجذر الذي يتبعه يكون كذلك أيضًا: عدم إعمال الحقوق القانونية ذات النمط المكاني فيما يتعلق بالسكن والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ووضع الهجرة، مما يؤدي إلى زيادة الفقر، وتدهور الصحة، وارتفاع معدلات التشرد أو الاكتظاظ، وزيادة عدد الأشخاص غير القادرين على مغادرة المستشفى، وما إلى ذلك.

ويخلق هذا الظلم المتفاقم "تخليًا منظمًا"، و"نسيانًا". ...الأماكن، والأحياء "المتروكة خلف الركب" (أو المهمشة/المنسية). وتُعرَّف هذه الأماكن المتروكة خلف الركب -رغم الجدل حول المصطلح - بأنها مناطق تقع ضمن فئتي: الـ 10% الأكثر حرماناً وفقاً لـ "مؤشر الحرمان المتعدد(IMD) "، والشريحة العشرية الأعلى احتياجاً وفقاً لـ "مؤشر احتياجات المجتمع"، مما يشير إلى افتقارها للبنية التحتية الاجتماعية. ويُقال إن هذه الأماكن تعاني من نتائج اجتماعية واقتصادية أسوأ مقارنةً بالمناطق التي تعاني من مستوى مماثل من الحرمان ولكنها لا تُصنَّف ضمن فئة "المتروكة خلف الركب". ويؤدي غياب إمكانية الحصول على خدمات المساعدة القانونية في منطقة جغرافية تتطلب مثل هذه الخدمات (المتعلقة بالرعاية الاجتماعية) إلى ترسيخ الفقر، وتدهور الصحة، والبطالة أو العمل الاستغلالي، وعدم استقرار الوضع القانوني للمهاجرين، والمديونية، والتشرد أو السكن الرديء، وغيرها من مشكلات الرعاية الاجتماعية.

وقد دفع هذا "جولييت-نيل أوراز (Juliet-Nil Uraz) "إلى القول بضرورة إدراج توفير المساعدة القانونية ضمن المؤشرات المستخدمة في "مؤشر الحرمان المتعدد.(IMD) " باستثناء قضايا الهجرة واللجوء، يتعين على الموكلين إثبات عدم قدرتهم على الوصول إلى مقدم خدمات المساعدة القانونية داخل نطاق منطقة

التعاقد (منطقة التوريد) الخاصة بهم قبل السماح لهم بالاستعانة بمقدم خدمات في منطقة أخرى (حتى لو كان مقدم الخدمات الخارجي أقرب جغرافياً). ويجب أن يتوفر لدى كل محكمة مقاطعة (County Court) تنظر في قضايا استرداد حيازة العقارات مقدم خدمات متعاقد معه ضمن "برنامج المشورة للوقاية من فقدان السكن" (HLPAS)، كما تُطرح مناقصات دورية للعقود في المحاكم التي تفتقر إلى هذه الخدمة أو فقدت مقدم الخدمة الخاص بها.

وبالإضافة إلى ذلك، تُستخدم "بوابة هاتفية" لتقييم أهلية الموكلين للحصول على المساعدة القانونية في بعض مجالات القانون؛ وهي وسيلة قد يجد بعض الموكلين صعوبة في استخدامها لأسباب متعددة، وإن كان من غير المرجح أن يكون الموقع الجغرافي أحد تلك الأسباب. وبناءً على ذلك، أولت "وكالة المساعدة القانونية" (LAA) في إنجلترا وويلز اهتماماً صريحاً بالتوزيع المكاني لمحامي المساعدة القانونية. وفي المقابل، لا تعتمد كل من اسكتلندا وأيرلندا الشمالية نموذج "التعاقد/التوريد" (procurement model) في تقديم المساعدة القانونية، حيث يُسمح للمحامين هناك بقبول قضايا الموكلين المستحقين المقيمين في أي جزء من نطاق الاختصاص القضائي لكل منهما.

على الرغم من الطابع المكاني لعمليات الشراء والتعاقد، لا يوجد إلزام بضمان توفر الخدمات أو كفايتها في أي منطقة محددة. إذ يتيح النموذج القائم على آليات السوق في مجال التعاقد على خدمات المساعدة القانونية الفرصَ للشركات والمؤسسات غير الربحية لتقديم عطاءات لتنفيذ العمل في منطقة جغرافية معينة، غير أن الجهات المتعاقدة لا تتقاضى أتعاباً إلا عن كل قضية على حدة. وفي حال عدم وجود جهات تتقدم بعطاءات، أو إذا لم يقم الحاصلون على العقود بأي عمل يتعلق بالمساعدة القانونية، فإن الخدمة تصبح ببساطة غير متاحة في تلك المنطقة. ونتيجة لذلك، تظل إمكانية الحصول على الخدمات متفاوتة مكانياً بشكل لا يمكن إنكاره، وبطرق لم تحظَ بقدر كافٍ من الدراسة. ويُقدم الجمع بين أدوات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ومنظور العدالة المكانية والقانونية-الجغرافية إطاراً جديداً ومفيداً لبحث هذه المسألة.

3المنهجية

3.1**السياق والمبررات**

على الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه المساعدة القانونية في ضمان الوصول إلى العدالة، ما تزال هناك فجوة ملحوظة في الأدبيات الأكاديمية والسياساتية التي تتناول تحديداً التوزيع المكاني لخدمات المساعدة القانونية في المملكة المتحدة، وتزداد هذه الفجوة اتساعاً فيما يتعلق بمستوى الحاجة إلى هذه المساعدة. وقد اقتصرت عمليات رسم خرائط الخدمات سابقاً على أسلوب بدائي نوعاً ما، تمثل في تحديد مواقع مكاتب مقدمي الخدمات على الخريطة. فقد أعدت "جمعية القانون (Law Society) "خرائط حرارية لعدة مجالات قانونية، توضح عدد مكاتب مقدمي الخدمات داخل نطاق كل سلطة محلية. كما أظهرت خريطة لخدمات الهجرة واللجوء -أعدها أحد المؤلفين- مناطق التعاقد التي لا تضم أي مكتب لمقدمي الخدمات، أو تضم مكتباً واحداً، أو تضم مكاتب متعددة. وتتيح لوحة معلومات "Power BI" الخاصة بـ "وكالة المساعدة القانونية " (LAA)للمستخدمين اختيار مجالات قانونية محددة وعرض تصور مرئي لسلاسل زمنية توضح أعداد مكاتب مقدمي الخدمات في جميع أنحاء إنجلترا وويلز؛ ومع ذلك، لا تُظهر أي من هذه الأدوات عدد قضايا المساعدة القانونية التي تم فتحها.

ورغم فائدة هذه الخرائط في تقديم تمثيل مرئي لنقص الخدمات، إلا أنها تنطوي على ثلاثة عيوب رئيسية. **أولاً**، يختلف تقسيم السلطات المحلية الذي تعتمده "جمعية القانون" عن التقسيمات الإدارية التي تستخدمها "وكالة المساعدة القانونية (LAA) "لغرض التعاقد على خدمات المساعدة القانونية. ولذا، فعلى

الرغم من أن "43.6 في المائة من سكان إنجلترا وويلز لا يتوفر لديهم مقدم لخدمات المساعدة القانونية في مجال الإسكان ضمن نطاق سلطتهم المحلية -وهو رقم ارتفع بنحو 6.6 في المائة منذ عام 2019"- ، فمن المرجح أن يكون رد "وكالة المساعدة القانونية" هو أنها لم تكن تهدف أصلاً إلى التعاقد مع مقدمي خدمات في كل منطقة سلطة محلية. **ثانياً**، إن مجرد وجود مكتب لمقدم الخدمة لا يعني بالضرورة أنه يزاول أي عمل يتعلق بالمساعدة القانونية؛ وهي مسألة ستتم مناقشتها بمزيد من التفصيل عند الحديث عن "العقود غير النشطة " (dormant contracts)لاحقاً. **ثالثاً**، لا تأخذ هذه الخرائط في الحسبان معايير الحاجة أو الأهلية للحصول على الخدمة. وبناءً على ذلك، تفرض عملية رسم خرائط توفير المساعدة القانونية في إنجلترا وويلز تحديات كبيرة؛ نظراً لتفاوت حدود مناطق التعاقد (أو التوريد)، وتشتت مصادر البيانات، والأنماط المعقدة للحصول على المساعدة القانونية عبر المناطق المختلفة. فغالباً لا تتطابق حدود التعاقد على خدمات المساعدة القانونية بدقة مع الحدود الإدارية القياسية، مما يعقّد عمليات التحليل المكاني والتمثيل البصري الفعال للخدمات. وعلاوة على ذلك، عادةً ما تُعرض البيانات التي توضح مدى توفر خدمات المساعدة القانونية وسهولة الوصول إليها بصيغ لا يمكن تفسيرها مكانياً بشكل مباشر، مما يصعّب على الجهات المعنية تحديد الفجوات في تقديم الخدمات والاستجابة لها بفعالية.

يمكن معالجة هذه التحديات من خلال الافادة من تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS). وهناك أمثلة على الاستخدام المثمر لهذه التقنيات لرسم خرائط توضح أثر توفر الخدمات، ولنمذجة سيناريوهات مختلفة عند تخطيط الخدمات العامة؛ ويشمل ذلك دراسة الآثار السلبية التي قد تلحق بفئات معينة -ككبار السن أو العاطلين عن العمل- نتيجة فقدان خدمات المكتبات في مواقع جغرافية محددة، أو مواءمة إمكانية الوصول الجغرافي لخدمات الرعاية الصحية خارج أوقات العمل الرسمية مع أماكن تواجد السكان الأكثر احتياجاً لمثل هذه الخدمات. توفر خرائط التوزيع اللوني(Choropleth maps) ، على وجه الخصوص، تمثيلاً مرئياً واضحاً للاختلافات الإقليمية، مما يساعد في تحديد المناطق التي تعاني من فجوات كبيرة أو تغطية غير كافية للمساعدة القانونية. وتُعد خريطة التوزيع اللوني خريطة إحصائية موضوعية تستخدم الألوان لتمثيل البيانات الإحصائية الموزعة مكانياً. ويُحوّل هذا التصور المكاني مجموعات البيانات الخام والمعقدة إلى معلومات قابلة للاستخدام العملي، مما يتيح لصناع السياسات ومقدمي الخدمات والمجتمعات فهم التفاوتات المكانية وقضايا إمكانية الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية.

3.2جمع بيانات تقديم المساعدة القانونية

كما نوقش أعلاه، فإن واقع تقديم الخدمات أكثر تعقيداً وتفصيلاً مما يمكن إظهاره بمجرد رسم مواقع مكاتب مقدمي الخدمات على الخريطة؛ ويعود ذلك إلى حد كبير إلى التباين الكبير بين هذه المكاتب من حيث عدد ونوع القضايا التي تتولاها. فقد تراوح حجم العمل (عدد القضايا) لكل مكتب مقدم خدمة في الفترة 2023/2022 بين صفر (في جميع الفئات) و1018 قضية في مجال الهجرة واللجوء، و331 قضية في مجال الرعاية المجتمعية، و747 قضية في مجال الإسكان؛ وهذا يعني أن منطقتين أو نطاقين للتعاقد قد يضمان العدد نفسه من مكاتب مقدمي الخدمات، ولكنهما يشهدان أعداداً متفاوتة للغاية من قضايا المساعدة القانونية المفتوحة.

تتوفر بيانات تقديم الخدمات من خلال الإحصاءات السنوية للمساعدة القانونية، والتي توضح عدد القضايا التي فتحها كل مقدم خدمة في كل مجال قانوني ضمن نظامي المساعدة القانونية : "المساعدة القانونية" (Legal Help) - التي تغطي بشكل عام المشورة والعمل على القضايا قبل مرحلة المحكمة - و"التمثيل المدني" (Civil Representation) - الذي يغطي التمثيل القانوني أمام المحكمة. وتغطي البيانات الفترة

الممتدة حتى 31 مارس من كل عام. كما تتوفر قائمة بجميع مكاتب مقدمي الخدمات المتعاقدين في كل مجال قانوني على الموقع الإلكتروني لوكالة المساعدة القانونية (LAA)، ويتم تحديثها بانتظام. وقد حصلنا أيضاً - بموجب قوانين حرية المعلومات (FOI) - على بيانات حول عدد "المسائل" أو القضايا (ضمن فئة "المساعدة القانونية") التي فتحها كل مقدم خدمة سنوياً، وهي بيانات تكشف أيضاً عن الجهات التي لم تفتح أي قضايا جديدة.

تتيح لنا المزاوجة بين هذه المصادر الثلاثة تحديد مكاتب مقدمي الخدمات المتعاقدة ومواقعها بدقة، وحجم العمل الذي تنجزه كل جهة، وتلك التي لم تفتح أي قضايا جديدة. وبناءً على ذلك، تُظهر خرائطنا العدد الإجمالي لمكاتب مقدمي الخدمات داخل كل منطقة من مناطق التعاقد، والعدد الإجمالي لقضايا "المساعدة القانونية" أو "التمثيل القانوني في القضايا المدنية" التي تم فتحها (بالإضافة إلى عدد قضايا "المحامي المناوب" في مجال الإسكان فقط). كما توضح الخرائط موقع كل مكتب من مكاتب مقدمي الخدمات وما إذا كان المكتب نشطاً أم غير نشط. أما ما لا يمكن للخرائط إظهاره -فيما يتعلق بتقديم الخدمات- فهو أنواع القضايا التي تم قبولها أو تلك التي رُفضت؛ إذ أن هذه المعلومات غير متاحة ضمن البيانات الإحصائية، ولذا فإننا استكملنا عملية الرصد الجغرافي بمقابلات شبه منظمة أُجريت في الفترة ما بين أبريل 2023 وفبراير 2025 مع 32 متخصصاً في مجال المساعدة القانونية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والعاملين في أدوار الدعم المهني ذات الصلة في إنجلترا وويلز.

وقد وفرت هذه المقابلات معلومات سياقية حول أنواع القضايا التي يُحتمل أن تغطيها كل فئة من فئات المساعدة القانونية في كل مجال من مجالات القانون، وما قد تشير إليه البيانات -تبعاً لذلك- بشأن أنواع العمل التي لا يتم توليها؛ وذلك تماشياً مع طرح "شولتيس (Schultheis) "الداعي إلى اعتماد "منهجية متكاملة لتقييم مدى سهولة الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية في القضايا المدنية، بحيث تكون قادرة على مراعاة محددات الوصول المكانية والاجتماعية والتنظيمية في آن واحد" .

3.3رصد الاحتياج للمساعدة القانونية

3.3.1<u>اختيار مؤشرات الاحتياج</u>

يُعد "مؤشر الحرمان المتعدد (IMD) "مقياساً بديلاً جيداً للاحتياج؛ نظراً لاشتماله على أبعاد تتعلق بالسكن والدخل والإعاقة، وهي أبعاد من المرجح أن تعكس الاحتياج للمساعدة القانونية في قضايا السكن ومزايا الرعاية الاجتماعية والرعاية المجتمعية، فضلاً عن تحديد المناطق التي يرجح أن يندرج سكانها ضمن المعايير المالية لاستحقاق المساعدة القانونية.

لقد نظرنا في إمكانية الاستناد إلى إحصاءات التشرد وحالات تهالك المساكن (أو سوء حالتها) لصياغة مقياس رقمي مخصص لقياس الاحتياج للمساعدة القانونية في قضايا السكن. غير أن هذا الخيار لم يكن واقعياً؛ فعلى سبيل المثال، لا تؤدي جميع حالات التشرد بالضرورة إلى نشوء حاجة لمساعدة قانونية تتعلق بالسكن أو توفر أساس قانوني يلزم السلطة المحلية باتخاذ إجراء ما. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من قضايا تهالك المساكن (وإن لم تكن جميعها) تقع خارج نطاق المساعدة القانونية، كما أن ليس كل أسرة تواجه خطر الإخلاء تستوفي عتبة الموارد المالية المطلوبة للحصول على المساعدة القانونية. ومن ثم، يصعب إجراء تقديرات ذات دلالة للاحتياج للمساعدة القانونية استناداً فقط إلى حالات الاحتياج المرتبطة بالسكن. أما فيما يتعلق بمزايا الرعاية الاجتماعية، فيصعب بشكل خاص وضع تقدير رقمي للاحتياج للمساعدة القانونية؛ لأن استحقاق هذه المساعدة يعتمد على وجود أسباب وجيهة لتقديم طعن أمام "المحكمة العليا(Upper Tribunal) "، وهو أمر لا يمكن التحقق منه دون الاطلاع -على الأقل- على قرار المحكمة الابتدائية (أو محكمة الدرجة الأولى).

وبناءً على ذلك، استخدمنا مقاييس بديلة لقياس الاحتياج النسبي بدلاً من الاعتماد على تقديرات مطلقة أو رقمية.

ومع ذلك، وفيما يخص الاحتياج للمساعدة القانونية في قضايا الهجرة واللجوء، فمن الممكن إجراء تقدير رقمي أكثر دقة وموثوقية للاحتياج. في إنجلترا وويلز، يقتصر النطاق العام للخدمات القانونية إلى حد كبير على قضايا اللجوء والحماية، وتلك المتعلقة بحرية الفرد (مثل الإفراج بكفالة من مراكز احتجاز المهاجرين)، مع وجود استثناءات محدودة تشمل قضايا العنف المنزلي وقضايا الأطفال المنفصلين عن ذويهم. وتستوفي الغالبية العظمى من طالبي اللجوء الشروط المالية للحصول على المساعدة القانونية. وتصدر بيانات إحصائية ربع سنوية توضح عدد الأشخاص المقيمين في أماكن إيواء طالبي اللجوء ضمن كل سلطة محلية في اليوم الأخير من الربع السنوي. ورغم أن هذه البيانات تشمل جميع المستفيدين من خدمات الإيواء -وليس فقط مقدمي الطلبات الرئيسيين (الذين يعكسون بشكل أدق الحاجة إلى التمثيل القانوني)- فإنه يمكننا تطبيق معامل خفض يستند إلى النسبة الإجمالية للمُعالين مقارنة بمقدمي الطلبات الرئيسيين للتوصل إلى تقدير معقول. وبالمثل، يمكننا إضافة عدد القاصرين غير المصحوبين بذويهم... ...الأطفال الذين تتولى السلطة المحلية رعايتهم، مع تطبيق معادلة تراعي حقيقة أن بعض الشباب سيظلون تحت رعاية السلطة المحلية ولكنهم لم يعودوا بحاجة إلى تمثيل قانوني خاص بطلبات اللجوء.

3.3.2 تحليل التوزيع المكاني لخدمات المساعدة القانونية

أعددنا سلسلة من الخرائط الملونة المتدرجة (choropleth maps) التي توضح تقديم المساعدة القانونية في إنجلترا وويلز باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، وذلك وفقاً للممارسات المتبعة. وقد استُمدت مجموعات البيانات التي تمثل تقديم المساعدة القانونية من قواعد بيانات مقدمي الخدمات القانونية المتاحة للجمهور. كما تم الحصول على بيانات الحدود الإحصائية -بما في ذلك "مناطق المخرجات الإحصائية الكبرى ذات المستوى الأدنى - (LSOAs) "من مؤشر الحرمان المتعدد (IMD) ومؤشر الحرمان المتعدد في ويلز.(WIMD) وقد استُخدمت خرائط التدرج اللوني لتمثيل التباينات في توفر الخدمة بصرياً، وصُنفت البيانات باستخدام طريقة "الفواصل الطبيعية (natural breaks) "لضمان الوضوح وإمكانية المقارنة.

جرى تحديد حدود مناطق التعاقد بدقة من خلال طلب للحصول على المعلومات .(FOI) وبعد استخراج جميع البيانات الجدولية، رُبطت البيانات بقاعدة بيانات الرموز البريدية التابعة لهيئة "أوردنانس سيرفي - (Ordnance Survey Codepoint) "عبر الرمز البريدي لمقدم الخدمة- ثم رُبطت بالحدود المكانية باستخدام عملية الربط المكاني من نوع "متعدد إلى واحد.(many-to-one) " وعقب ذلك، أُنشئت حقول رقمية لبيانات المساعدة القانونية، والتمثيل القانوني في القضايا المدنية، وقضايا الإسكان، وذلك باستخدام الدالة البرمجية .`to_int()` واستُبدلت القيم الفارغة (Null) في هذه الحقول - التي تشير إلى عقود غير نشطة - بالقيمة 1- في البداية. ولمراعاة هذه العقود غير النشطة بشكل صحيح، أُنشئت حقول إضافية لتمييز المدخلات التي تحمل القيمة 1-، ثم حُوّلت هذه القيم الفارغة المميزة من 1- إلى 0 لتسهيل عمليات الجمع والتحليل الدقيقة.

3.3.3 تحليل المسافة إلى مقدمي خدمات المساعدة القانونية

لفهم مدى القرب بين مكاتب مقدمي الخدمات والمناطق التي تحتاج إلى مساعدة قانونية، أُجري تحليل موجّه باستخدام المسافة الإقليدية (الخط المستقيم) بين موقع مقدم الخدمة (الرمز البريدي) ومراكز ثقل المناطق الإحصائية(LSOA centroids) المستمدة من مجموعتي بيانات IMD و .WIMDوقد وقع الاختيار على

المناطق الأكثر حرماناً (العشيرات من 1 إلى 4). وجرى تحديد مراكز الثقل باستخدام طريقة "النقطة على السطح (point on surface) "عبر برنامج QGIS المكتبي. ثم حُسبت مصفوفة مسافات انطلاقاً من نقاط مراكز الثقل هذه، مع التركيز تحديداً على قياس مسافة "أقرب جار) "حيث(k=1 من كل مركز ثقل إلى أقرب مكتب لمقدم خدمات المساعدة القانونية. استُخدمت أداة "مصفوفة المسافات" (Distance Matrix) في برنامج QGIS بالاعتماد على مُعرّفات فريدة. ونظراً لاقتصار التحليل على "أقرب جار" (حيث k=1)، فقد كانت قيم متوسط المسافات والحد الأدنى والحد الأقصى للمسافات عن نقطة المركز متطابقة.

تم بعد ذلك دمج مقاييس المسافة هذه مع مضلعات مناطق إحصاءات المستوى الأدنى (LSOA) الأصلية، مما أدى إلى إنتاج مجموعة بيانات مكانية نهائية. وحُسبت متوسطات المسافات لكل فئة من فئات خدمات المساعدة القانونية التي شملتها الدراسة (الإسكان، والرعاية المجتمعية، ومزايا الرعاية الاجتماعية، والهجرة واللجوء). وتكتسب هذه المسافات أهمية في حد ذاتها، إذ توضح متوسط المسافة (في خط مستقيم) التي قد يضطر العميل المحتمل لقطعها للحصول على مساعدة مباشرة (وجهاً لوجه) بشأن أي من المسائل القانونية المذكورة؛ كما أنها استُخدمت كمعايير فاصلة لإنشاء خرائط تلوين مساحي (choropleth maps) ثنائية اللون (تُظهر ما إذا كانت المنطقة التي يُحتمل احتياجها للمساعدة القانونية تقع فوق أو تحت متوسط المسافة المؤدية إلى مكتب مقدم الخدمة):

- الإسكان: 8.3 كيلومترات
- الهجرة واللجوء: 16.2 كيلومتراً
- الرعاية المجتمعية: 18.1 كيلومتراً
- مزايا الرعاية الاجتماعية: 34.6 كيلومتراً.

وحتى الآن، اقتصر عملنا على رسم خرائط لهذه المسافة المحسوبة كمياً، دون التطرق إلى "المسافة الفعلية" (أو المسافة المعاشة) التي تأخذ في الحسبان شبكات النقل وعوامل أخرى، وهي جوانب نأمل دمجها في مرحلة لاحقة (ينظر القسم 4.6).

3.3.4 تجميع البيانات وإعدادها بصورتها النهائية

باستخدام أداة "ضم السمات حسب الموقع (ملخص)" في برنامجQGIS ، ومع اعتماد شرط "الاحتواء (CONTAIN) "كمعيار هندسي، تم استخراج ملخصات مجمعة شملت إجمالي القيم وأعداد مؤشرات العقود غير النشطة. وبالنسبة للمناطق التي تفتقر تماماً إلى مكاتب مقدمي خدمات المساعدة القانونية، جرى تصحيح القيم يدوياً عبر تعيين القيمة "صفر" للحقول التي كانت فارغة (null) سابقاً. وحُفظت مجموعات البيانات النهائية بصيغة ملفات الأشكال (shapefiles) الخاصة بكل نوع من أنواع الخدمات (الإسكان، والرعاية المجتمعية، ومزايا الرعاية الاجتماعية، والهجرة واللجوء)، مع حذف الحقول غير الضرورية لضمان الكفاءة والوضوح. ثم عُرضت هذه البيانات بصرياً باستخدام برنامج GeoServer وتطبيق لرسم الخرائط عبر الويب يعتمد على مكتبة.OpenLayers

4 النتائج

4.1 المناطق التي تعاني من حرمان شديد وتفتقر إلى خدمات قريبة

تتيح لنا الخرائط دمج بيانات توفر الخدمات مع بيانات مناطق الحرمان ، وتظهر المناطق التي تقع ضمن نسبة الـ 20% الأكثر حرماناً على شكل بقع جغرافية، بينما توضح الحدود الداخلية للخرائط نطاقات مناطق التعاقد الخاصة بوكالة المساعدة القانونية (LAA). ويوضح هذا التوزيع الأماكن التي يُرجح وجود أشخاص فيها يستوفون شروط الأهلية ويحتاجون فعلياً إلى المشورة والتمثيل القانوني، كما يبين مدى بعدهم

عن أقرب مكتب لمقدم الخدمة. إذا أخذنا قطاع الإسكان مثالاً، فمن المعروف جيداً أن منطقة الجنوب الغربي في إنجلترا تُعد "منطقة قاحلة" تفتقر إلى خدمات المشورة القانونية في العديد من مجالات القانون، إلا أنه لم تكن هناك سابقاً أي مؤشرات تحدد مواقع الاحتياج الفعلي لهذه الخدمات. وتُظهر الخريطة الواردة في الشكل (1) هذا الأمر بوضوح تام، إذ تبرز بؤر تعاني من حرمان شديد في أنحاء مقاطعة كورنوال -التي تخلو تماماً من مكاتب تقديم المشورة- وكذلك على امتداد نطاق واسع في شمال ديفون، وهي منطقة تفتقر أيضاً إلى مقدمي هذه الخدمات؛ في حين تظهر في الجزء الجنوبي من ديفون بؤر حرمان أصغر حجماً ومتركزة في مواقع محددة. حول مكتبي مقدمي الخدمات المتبقيين في المقاطعة .

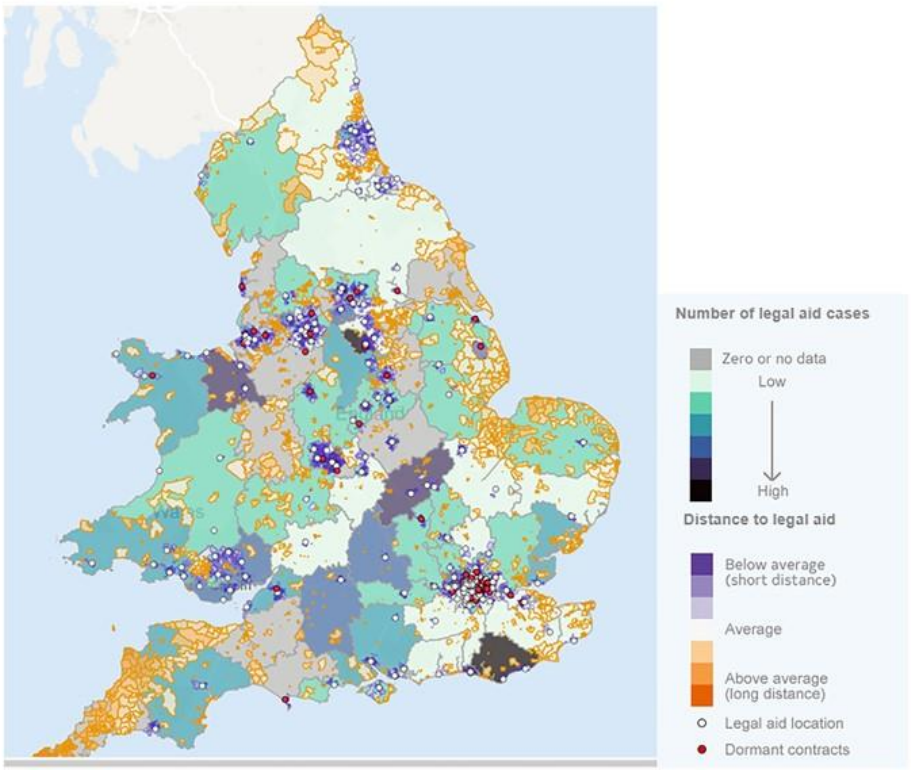

FIGURE 1 Map showing housing legal aid provision for 2022/2023, with the 'distance to legal aid' layer identifying the most deprived 20 per cent of areas

يشير هذا إلى أن هذين المقدمين للخدمة قد لا يمتلكان طاقة استيعابية فائضة لتلبية احتياجات المساعدة القانونية في المناطق الأبعد، نظراً لارتفاع مستويات الحاجة في المنطقة المجاورة مباشرة – حتى لو تمكن المحتاجون في المناطق الأبعد من السفر إليهما. وهناك مناطق أخرى تعاني من نقص حاد ولكنها أقل شهرة أو إدراكاً؛ فعلى سبيل المثال، نادراً ما يُشار إلى مناطق مثل "شروبشاير (Shropshire) "و"شمال شرق لينكولنشاير" (North East Lincolnshire)و"كمبريا (Cumbria) "و"شرق يوركشاير (East Yorkshire) " وأجزاء كبيرة من "كنت (Kent) "كونها "صحارى قانونية" فيما يخص قضايا الإسكان، ولكن عند مقارنة خرائط الحرمان بتوزيع الخدمات، نجد أنها مناطق تعاني من حرمان كبير وتبعد مسافات طويلة عن أقرب مقدم لخدمات المساعدة القانونية في قضايا الإسكان. ولا توجد سوى مكاتب قليلة لمقدمي الخدمات لا تحيط بها مناطق تقع ضمن فئة الـ 20% الأكثر حرماناً وفقاً لمؤشر الحرمان المتعدد(IMD) ،

مما يوحي بوجود قدرة استيعابية محدودة للغاية – إن وُجدت أصلاً – لاستقبال المحتاجين المقيمين في مناطق أبعد.

ويُعزز هذا الاستنتاج ما ذكره مشاركون في مقابلات – يعملون في مختلف مجالات القانون في إنجلترا وويلز – من أنهم يضطرون لرفض طلبات عملاء محتملين. وقد وصف أحدهم الوضع بأنه يتضمن "عقبتين متتاليتين" (أو "تصفية مزدوجة"): أولاً، صعوبة التواصل مع المكتب من الأساس، وثانياً، محدودية الطاقة الاستيعابية للمحامين الثلاثة العاملين في المؤسسة. كما تحدث آخر عن رؤية ما لا يقل عن "50 حالة مُحالة" في صندوق البريد الإلكتروني المشترك "لم يقم أحد حتى بالرد عليها". وفي المقابل، أفاد آخرون بنجاحهم في تجنب رفض طلبات المستفسرين المستحقين للخدمة، ولكن وجود فترات انتظار طويلة للغاية: "لقد وصلتُ إلى مرحلة يضطر فيها العملاء للانتظار لأكثر من شهر لمقابلتي، لأنني ببساطة لا أستطيع استيعابهم."

تبدو بعض المناطق مخدومة جيداً فيما يتعلق بتوفير المساعدة القانونية، وذلك حتى نستخدم مؤشرات بديلة (غير مباشرة) لقياس الحاجة إلى هذه المساعدة. فعلى سبيل المثال، تضم مدينتا مانشستر وبرمنغهام العديد من مكاتب تقديم الخدمات القانونية المتعلقة بقضايا الإسكان، ولا يبدو أن هناك نقصاً في المساعدة القانونية فيهما، إلا إذا قمنا بإسقاط بيانات "الحرمان المتعدد" على هذه المناطق. وتُظهر هذه البيانات تركزاً هائلاً لحالات الحرمان حول جميع مكاتب تقديم الخدمات تلك، سواء داخل المدينتين أو في السلطات المحلية المحيطة بهما. ويتماشى هذا مع شهادات مقدمي الخدمات في تلك المدن؛ إذ أفادوا خلال المقابلات بأنهم يضطرون لرفض طلبات الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يقصدونهم -بمن فيهم أولئك الذين يُحتمل استحقاقهم للمساعدة القانونية- نظراً لعدم توفر القدرة الاستيعابية لديهم.

وكما ورد في القسم 3.3، يمكننا تحديد أعداد الأشخاص الذين لديهم احتياجات تتعلق بالهجرة واللجوء (ممن تقع قضاياهم ضمن نطاق المساعدة القانونية) بدقة أكبر من الناحية العددية، وليس فقط من خلال المقارنة النسبية. وتُظهر المقارنة بين مؤشرات الحاجة وبيانات توفير الخدمات أن أكبر فجوات النقص تتركز في منطقتي "الشمال الغربي" و"يوركشاير وهامبر"، وذلك على الرغم من أن هاتين المنطقتين تضمان عدداً أكبر بكثير من مكاتب تقديم الخدمات والقضايا المفتوحة مقارنة بمنطقة "الجنوب الغربي" و"ويلز" والنصف الشرقي من منطقة "الشرق" (وهي مناطق يُعترف على نطاق واسع بأنها تفتقر تماماً لخدمات المشورة بشأن الهجرة واللجوء). وقد حاولت "وكالة المساعدة القانونية (LAA) "معالجة النقص في منطقة الجنوب الغربي من خلال دعوة مقدمي الخدمات في مناطق أخرى من البلاد للانضمام إلى قائمة الجهات القادرة على تولي القضايا عن بُعد.

وقد ثبتت عيوب هذه السياسة حتى فيما يتعلق بتعزيز فرص الحصول على الخدمات لسكان الجنوب الغربي؛ إذ نادراً ما توفرت لدى مقدمي الخدمات المدرجين في القائمة القدرة الاستيعابية اللازمة عند التواصل معهم. غير أن العواقب الكارثية المحتملة لتحويل الموارد والقدرات الاستيعابية تصبح أكثر وضوحاً عند مقارنة الأحجام النسبية للعجز في المناطق أو المدن التي تواجه الآن ضغطاً إضافياً يتمثل في طلبات خارجية (واردة إليها) عبر قنوات تقديم الخدمات عن بُعد. ونحن نرى أن البعد المكاني لتوفير الخدمات ما يزال يشكل عاملاً مهماً، وذلك على الرغم من إمكانية الحصول على المشورة والمثول أمام المحاكم عن بُعد. لقد جرى فحص هذه الجوانب إلى حد ما من حيث تجربة كل من العملاء ومقدمي الخدمات (وهو ما لا يتناوله بحثنا)، إلا أنه لم يتم حتى الآن استكشاف الأثر المترتب على تقديم الخدمات داخل المناطق المحلية. ولطرح هذه الحجة، نستعين بمفهوم "منطقة التغطية الجغرافية المتغيرة" (floating catchment area)، الذي استُخدم لاستكشاف التفاوت في فرص الحصول على الخدمات الصحية. فعلى سبيل المثال، قد تقع عيادة لطب

الأسنان في منطقة تغطية تشمل حيين سكنيين، غير أن سكان هذين الحيّين لا يتمتعون بفرص متكافئة فعلياً للحصول على الخدمة، وذلك لأسباب عدة مثل شبكات النقل وساعات العمل.

ومع ذلك، تتفاقم هذه المشكلة في مجال تقديم المساعدة القانونية. فبحكم طبيعتها، تُقدم خدمات طب الأسنان (على سبيل المثال) بشكل مباشر وحضوري، مما يعني أن المنافسة على الخدمة من جانب المستفيدين تقتصر على النطاق الجغرافي القريب. وعندما نتيح إمكانية الوصول عن بُعد (لأي خدمة)، تتوسع منطقة التغطية لتشمل الولاية القضائية بأكملها؛ وهذا يخلق خطراً جسيماً يتمثل في قيام بعض مقدمي خدمات المساعدة القانونية - المتحررين من قيد القرب الجغرافي - باختيار القضايا الأبسط (والأقل تكلفة) من منطقة تغطية أوسع بكثير، تاركين القضايا المعقدة دون تمثيل قانوني. وقد ثبت بالفعل أن بعض مقدمي خدمات المساعدة القانونية "ينتقون" القضايا الأبسط، بل إن أكثرهم نزاهة يضطرون إلى انتقاء مزيج القضايا لديهم نوعاً ما، وذلك لتغطية تكاليف الأعمال غير المجدية مالياً من خلال عوائد الأعمال الأخرى (ما يُعرف بالدعم المتبادل).

وتُعد مسألة التقديم المحلي للخدمة أمراً بالغ الأهمية؛ لأن الحرمان غالباً ما يكون محصوراً في مناطق معينة، وقد تكون المجتمعات المحرومة أقل قدرة على المنافسة للحصول على الخدمات المحدودة المتاحة. وكما يجادل "ماسي - (Massey) "مستخدماً مفهوم "هندسة القوة - (power-geometry) "فإن "التفاوت في القدرة على التنقل والحركة قد يضعف نفوذ الفئات الضعيفة أصلاً؛ إذ يمكن لظاهرة 'انكماش الزمان والمكان' التي تتمتع بها بعض المجموعات أن تقوّض قوة مجموعات أخرى". وبناءً على ذلك، تُظهر خرائط نظم المعلومات الجغرافية (GIS) بوضوح كلاً من نقص الخدمات في العديد من المناطق التي يُحتمل وجود حاجة ماسة فيها، والمخاطر الجسيمة المرتبطة بالتشخيص الخاطئ الحالي لمواقع العجز الأكبر في الخدمات؛ وهو خطأ أدى إلى الاعتماد على الوصول عن بُعد في ظل حالة عامة من نقص الخدمات.

4.2 العقود غير النشطة (الخاملة) وتجمعات الحاجة

في حين أظهرت الخرائط السابقة مكاتب مقدمي الخدمات كمؤشر على توفر الخدمة، فإن خرائطنا تميز بين المكاتب التي باشرت العمل في قضايا المساعدة القانونية خلال عام معين وتلك التي لم تفعل ذلك. وتنشأ هذه العقود غير النشطة (أو الخاملة) لأسباب عدة: إما لأن المؤسسات لا تستطيع توظيف شخص مؤهل تأهيلاً مناسباً للقيام بأعمال المساعدة القانونية أو الإشراف عليها، أو لأنها لا تملك الموارد المالية اللازمة لاستمرار العمل وتحمّل الخسائر المالية الناجمة عنه، أو (في بعض مجالات القانون) لأن نطاق المساعدة القانونية محدود للغاية لدرجة أن الموظفين يفقدون مهاراتهم وخبراتهم في التعامل مع هذا النوع المحدد من القضايا، مثل قضايا الديون ومخصصات الرعاية الاجتماعية.

تظهر جميع مكاتب مقدمي الخدمات على الخرائط في هيئة نقاط (ينظر الشكل 2)؛ حيث تمثل النقاط البيضاء مكاتب مقدمي الخدمات النشطة، بينما تمثل النقاط الحمراء المكاتب غير النشطة. يتضح لنا وجود تجمعات لمناطق تعاني من "حرمان متعدد الأبعاد" حول مكاتب مقدمي الخدمات غير النشطة (الخاملة)؛ إذ توجد قاعدة من العملاء المحتمل احتياجهم للخدمة، ويوجد مكتب مقدم خدمة سبق له الفوز بعقد لتقديم المساعدة القانونية، ومع ذلك لا يجري تقديم أي خدمات مساعدة قانونية فعلياً. وتتوزع هذه الحالات في جميع أنحاء إنجلترا وويلز لتشمل مجالات الإسكان، والرعاية المجتمعية، ومزايا الرعاية الاجتماعية، وقضايا الهجرة واللجوء؛ وهو نمط من التوزيع يُتوقع وجوده بلا شك إذا ما قمنا برسم خرائط لمجالات أخرى من قانون الرعاية الاجتماعية، مثل التعليم. وعلى سبيل المثال، توجد مجموعة من المناطق التي تعاني من الحرمان حول المكتب الوحيد الذي يقدم خدمات المساعدة القانونية في مجال الإسكان في منطقة "غرب لانكشاير"، وهي منطقة تبعد مسافة كبيرة عن أقرب مكتب آخر، وتتخللها مناطق عدة تعاني من حرمان شديد.

وفي الحالات التي يقتصر فيها طاقم العمل في مكتب مقدم الخدمة على محامٍ واحد في مجال قانوني معين، أو مشرف مؤهل واحد للفريق، فإن استقالة هذا الشخص أو مرضه أو تقاعده أو حصوله على إجازة رعاية طفل قد تؤدي إلى توقف تقديم الخدمات بالكامل في ذلك المكتب؛ وإذا كان هذا المكتب هو الوحيد في منطقة التعاقد (منطقة تقديم الخدمة)، فإن ذلك يؤدي إلى تعليق الخدمة أو إنهائها في المنطقة بأكملها. ورغم أننا لم نقم حالياً برسم خرائط توضح مدى "هشاشة" تقديم الخدمات، إلا أنه سيكون من المفيد تحديد الحالات التي يعتمد فيها توفير الخدمة لمنطقة ما على فرد واحد فقط.

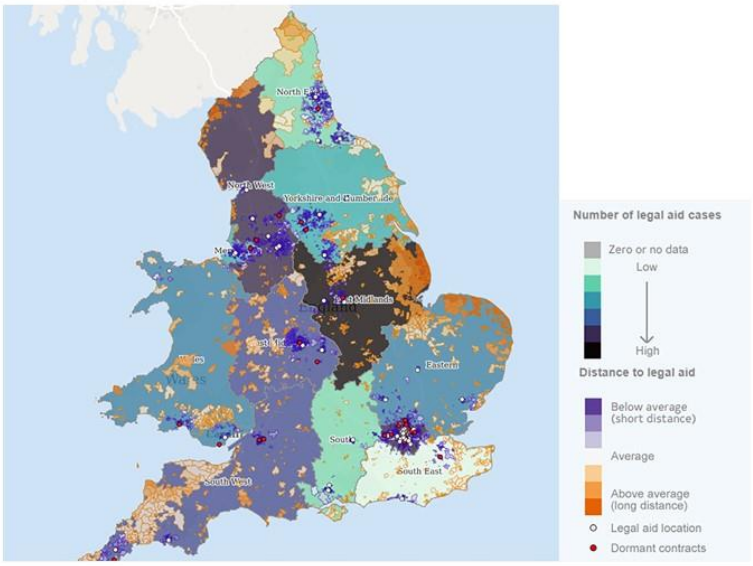

FIGURE 2 Map showing community care legal aid provision for 2022/2023, with dormant provider offices as red dots and active provider offices as white dots

نرى أن هذه النتيجة تبرهن على الفشل الذريع للنموذج القائم على آليات السوق في توفير خدمات المساعدة القانونية، وهو النموذج الذي طُبِّق في إنجلترا وويلز خلال عامي 2006 و2007 عقب "مراجعة كارتر (Carter Review)." وبالنظر إلى الواجب القانوني الملقى على عاتق "اللورد المستشار (Lord Chancellor)" بموجب المادة الأولى من قانون المساعدة القانونية وتقديم المشورة والمساعدة (LASPO Act) لضمان توفر المساعدة القانونية وفقاً لأحكام القانون، فإن البحث يشير بقوة إلى الحاجة لتبني نهج أكثر تدخلاً؛ ويشمل ذلك تقديم منح لتمويل تدريب كوادر قانونية ومشرفين جدد، وتحمّل تكاليف الاستعانة بمشرفين خارجيين في حال فقدان مشرف داخلي، وتحديد معدلات أتعاب المساعدة القانونية عند مستوى يتيح لمقدمي الخدمات دفع رواتب مجزية تضمن الاحتفاظ بالموظفين، وذلك لتجنب خسارة الكوادر المدربة وذات الخبرة لصالح مؤسسات أو قطاعات أخرى.

4.3 تفاوت جغرافي في مستوى الخدمات حتى مع وجود مكاتب لمقدمي الخدمات

تُظهر الخرائط تفاوتاً صارخاً في مستوى الخدمات المقدمة عبر مختلف أنحاء إنجلترا وويلز. ففي حين تكشف الخرائط الحرارية الصادرة عن "جمعية القانون (Law Society)" عن غياب مكاتب مقدمي الخدمات في بعض المناطق الخاضعة لسلطات محلية معينة، تُبيّن خرائطنا أن هناك أقاليم بأكملها تعاني من محدودية الخدمات، رغم وجود مكاتب لمقدمي الخدمات فيها. ويُعد قانون الرعاية المجتمعية مثالاً على ذلك؛

ففي عام 2023/2022، ضمت منطقة "إيست ميدلاندز" (East Midlands) ستة مكاتب لمقدمي الخدمات، تولت مجتمعةً فتح 722 ملفاً ضمن برنامج "المساعدة القانونية" (Legal Help). وفي المقابل، ضمت منطقة التعاقد في لندن 50 مكتباً لمقدمي الخدمات، فتحت مجتمعةً 676 قضية ضمن البرنامج نفسه. أما منطقة الجنوب الشرقي (التي تنقسم إدارياً إلى منطقتي تعاقد: الجنوب والجنوب الشرقي)، فقد ضمت خمسة مكاتب لمقدمي الخدمات -أي ما يقارب عدد المكاتب في "إيست ميدلاندز"- إلا أنها لم تفتح سوى 11 قضية ضمن برنامج "المساعدة القانونية" خلال العام، في حين ضمت منطقة الشمال الشرقي أربعة مكاتب فتحت ما مجموعه ثماني قضايا ضمن فئة "المساعدة القانونية(Legal Help) " .

وفي المقابل، سجلت إنجلترا وويلز بأكملهما -باستثناء لندن ومنطقة "إيست ميدلاندز"- ما مجموعه 317 قضية فقط ضمن فئة "المساعدة القانونية" خلال عام 2023/2022، في حين تولى مكتب واحد فقط من مكاتب مقدمي الخدمات في منطقة "إيست ميدلاندز" فتح ما يزيد قليلاً عن سدس إجمالي قضايا "المساعدة القانونية" في إنجلترا وويلز لذلك العام. ولا يمكن تفسير هذا التفاوت الكبير بمجرد الاختلافات الجغرافية في معايير الأهلية. أما فيما يتعلق بقضايا "التمثيل القانوني في القضايا المدنية (Civil Representation) " الخاصة بقطاع الرعاية المجتمعية -والتي تشمل التمثيل أمام المحاكم- فكان التوزيع أكثر توازناً؛ حيث سجلت كل من لندن (457 قضية) ومنطقة يوركشاير وهامبر (414 قضية) أعلى معدلات تقديم الخدمات، بينما سجلت ويلز (17 قضية) والمنطقة الشرقية (55 قضية) أدنى المعدلات. ويتماشى هذا مع الأعداد المنخفضة للغاية لقضايا التمثيل المدني في هاتين المنطقتين عبر مختلف فئات قانون الرعاية الاجتماعية. وسجلت بقية المناطق أعداداً تتراوح بين 135 و180 قضية، باستثناء منطقة "ميرسيسايد" -التي تُعد منطقة تعاقدية منفصلة عن بقية منطقة الشمال الغربي- حيث سُجلت فيها قضية تمثيل مدني واحدة فقط خلال العام.

يتيح لنا رصد وتوزيع بيانات قضايا "المساعدة القانونية" و"التمثيل المدني" استخلاص بعض الاستنتاجات حول طبيعة العمل المنجز، وذلك بالاستعانة ببيانات المقابلات. فقد أوضح المشاركون في المقابلات كيف أصبح العمل "الأساسي" في مجال الرعاية المجتمعية (مثل الطعن في قرارات السلطات المحلية المتعلقة بتقييم الاحتياجات، أو توفير الخدمات، أو تحديد الرسوم المفروضة على الخدمات) غير مجدٍ مالياً لمقدمي خدمات المساعدة القانونية؛ نظراً لأن هذا العمل يبدأ عادةً ضمن فئة "المساعدة القانونية". ويعني هذا أن الممارسين يتقاضون أتعاباً ثابتة مقابل التعامل مع كميات كبيرة محتملة من الأوراق والإجراءات مع عميل قد لا يدرك تماماً ما حدث أو أسبابه، وذلك بهدف تحديد ما إذا كانت هناك دعوى قانونية وجيهة تفيد بإخلال السلطة المحلية بالتزاماتها. ولا يمكنهم تجاوز نظام الأتعاب الثابتة هذا إلا إذا أنجزوا عملاً يعادل ثلاثة أضعاف حجم العمل المغطى بتلك الأتعاب (وهو حجم يختلف باختلاف المهام المحددة، مما يجعل من المستحيل ربطه بدقة بفترة زمنية معينة). ونتيجة لذلك، قد يتقاضى مقدمو الخدمات أجراً عن ثلث حجم عملهم الفعلي تقريباً.

وبناءً على ذلك، يقتصر عمل بعض مقدمي الخدمات على قضايا "التمثيل المدني" فقط، غير أن هذا غالباً ما ينطوي على قضايا "محكمة الحماية(Court of Protection) "، التي تبدأ عادةً بموجب شهادة مساعدة قانونية تتيح الدفع وفقاً لمعدلات الأجر بالساعة. أوضح محامٍ يعمل لدى إحدى منظمات الدعم أن مثل هذه القضايا قد تنشأ فقط بسبب عدم معالجة أوجه القصور في وقت مبكر: فمن الأمثلة على قضية نموذجية تُعرض أمام "محكمة الحماية(Court of Protection) " حالة شخص كان يتلقى رعاية لمدة عشر ساعات أسبوعياً بينما كان يحتاج إلى رعاية على مدار 24 ساعة يومياً، مما أدى إلى إهماله لنفسه أو تسببه في إيذاء نفسه أو الآخرين، وأصبح الآن بحاجة إلى ترتيبات إقامة أكثر تقييداً لحريته؛ وكان ينبغي ألا تصل الأمور إلى هذا الحد، بل كان ينبغي الاعتراض على الوضع في وقت أبكر.

يستخدم بعض المحامين أعمال "التمثيل المدني (Civil Representation) "وقضايا "محكمة الحماية" لتمويل أعمالهم المتعلقة بـ "المساعدة القانونية (Legal Help) "بشكل تبادلي، في حين لا يقبل محامون آخرون قضايا "المساعدة القانونية" على الإطلاق، مما يعني عدم توفير المشورة القانونية "الأساسية" المتعلقة بالرعاية المجتمعية. ولذلك، فإن عملية رصد وتوثيق الخدمات هذه تدعم بقوة الحجة التي ساقتها منظمة "Access Social Care" ومفادها أن عملاءهم يواجهون صعوبة بالغة في العثور على تمثيل قانوني. ويُفضي هذا التفاوت في توفير الخدمات إلى النتيجة الرئيسية الاتية : وهي أن الخدمات المتاحة محلياً قد لا تغطي كلاً من قضايا "المساعدة القانونية" وقضايا "التمثيل المدني".

4.4قد تقتصر الخدمات المقدمة على أنواع محددة من المساعدة

في بعض مناطق البلاد، تكاد تنعدم خدمات التمثيل القانوني في القضايا المدنية، حتى في المناطق التي تتوفر فيها خدمات "المساعدة القانونية" (Legal Help). ويتجلى هذا بوضوح أكبر في مجال قانون الإسكان في ويلز؛ فعلى الخريطة التي توضح توفر خدمات المساعدة القانونية لعام 2023/2022 (الشكل 3)، تبرز ويلز بمستويات مرتفعة نسبياً من الخدمات، حيث تم فتح ملفات قضايا في كل منطقة من مناطق التعاقد (مناطق تقديم الخدمة). وسجلت منطقة شمال شرق ويلز واحدة من أعلى مستويات تقديم الخدمات في إنجلترا وويلز، إذ تم فتح 373 ملفاً للمساعدة القانونية، بالإضافة إلى التعامل مع 130 حالة أخرى من خلال "مخطط واجبات المحكمة لقضايا حيازة المساكن" (Housing Possession Court Duty Scheme) - الذي دُمج الآن في خدمة HLPAS.

يشكل هذا تبايناً صارخاً مع المقاطعات الإنجليزية المجاورة مثل "تشيشير" (Cheshire) و"شروبشاير" (Shropshire) - اللتين لم تشهدا أي تقديم للخدمات في عام 2023/2022 - ومقاطعة "غلوسترشاير" (Gloucestershire) التي سجلت تسع حالات فقط للمساعدة القانونية. وتأتي هذه الخدمات بشكل شبه كامل من منظمة "شيلتر سيمرو" (Shelter Cymru)، التي تولت فتح جميع ملفات المساعدة القانونية المتعلقة بالإسكان - والبالغ عددها 1470 ملفاً - باستثناء سبعة ملفات فقط خلال عام 2023/2022. ولا تقدم "شيلتر سيمرو" هذا المستوى من الخدمات لقدرتها على الاستمرار بفضل المساعدة القانونية بشكل أفضل من المنظمات الأخرى، بل لأنها تتلقى تمويلاً من الحكومة الويلزية عبر "صندوق المشورة الموحد" (Single Advice Fund)، وهو ميزانية مخصصة لدعم المشورة القانونية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية في كل منطقة سلطة محلية في ويلز. ورغم توجيه انتقادات من قِبَل من أُجريت معهم مقابلات تشير إلى أن هذا التمويل يذهب في معظمه إلى منظمتي "شيلتر سيمرو" و"سيتيزنز أدفايس سيمرو" (Citizens Advice Cymru) مما يحرم المنظمات الأخرى من التمويل، إلا أن هذا التمويل يبدو أنه أتاح توفير خدمات المساعدة القانونية في ويلز بمستوى واتساق جغرافي يفوقان بكثير ما هو متاح في أجزاء واسعة من إنجلترا.

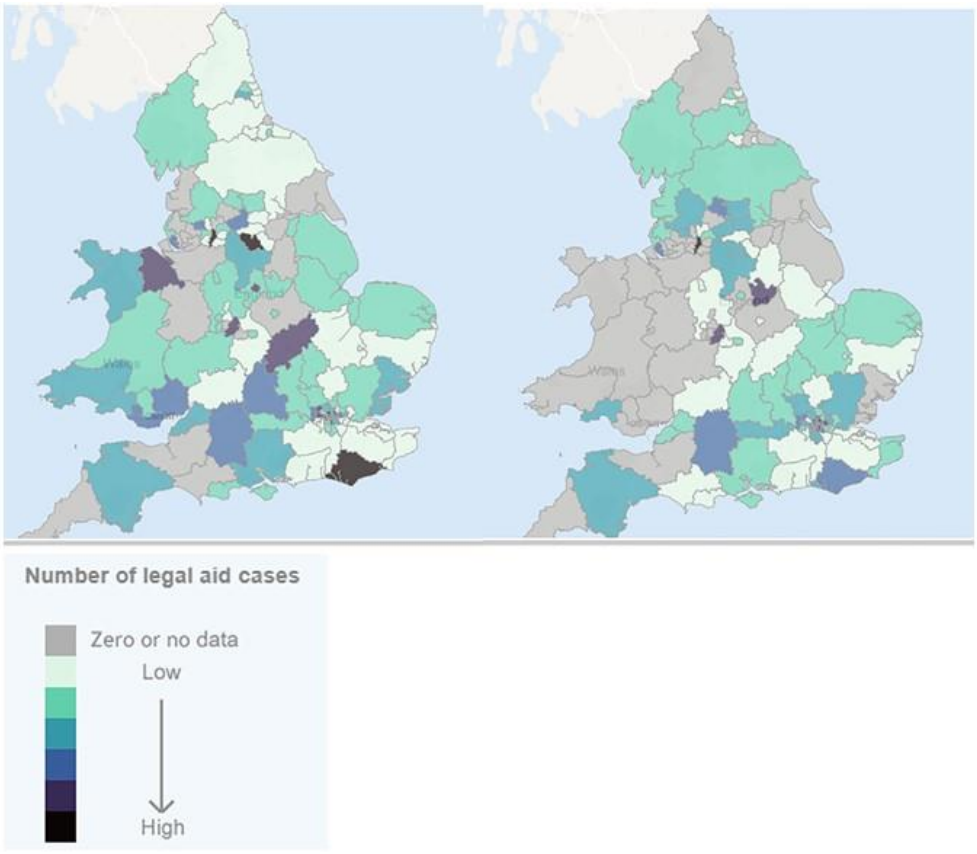

FIGURE 3 Map showing housing Legal Help cases (left) and housing Civil Representation cases (right) for 2022/2023

ومع ذلك، عند تغيير عرض الخريطة لإظهار خدمات "التمثيل القانوني في القضايا المدنية"، تتحول مساحة ويلز بأكملها تقريباً إلى اللون الرمادي، مما يشير إلى عدم وجود أي حالات مسجلة خلال العام. وتُعد منطقتا "نيث بورت تالبوت" و"سوانزي" هما الجزآن الوحيدان في ويلز اللذان تتوفر فيهما خدمات التمثيل القانوني المدني، بواقع 47 قضية. ولتوضيح السياق، فإن خدمات التمثيل القانوني المدني ضرورية للدفاع في أي قضية تتعلق باسترداد حيازة المسكن (الإخلاء) لما بعد جلسة الاستماع الأولية، ولتقديم أي دعوى مقابلة بشأن متأخرات الإيجار للمطالبة بمقاصتها مقابل الأضرار الناجمة عن سوء حالة المسكن، وللدفاع ضد مزاعم السلوك المعادي للمجتمع. وما لم تقضِ المحكمة ببطلان إشعار طلب استرداد الحيازة لكونه معيباً، فإن أقصى ما يمكن تحقيقه عادةً في غياب الدفاع أو الدعوى المقابلة هو صدور "أمر استرداد حيازة معلق التنفيذ" .

قد يكون صحيحاً أن العمل المتعلق بالمراحل المتقدمة من التقاضي في ويلز بأكملها يتم إنجازه من خلال مكتب مقدم الخدمة الوحيد هذا، إلا أن هذا الرقم (47 قضية) يبدو غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات التمثيل القانوني المتخصص في قضايا الإسكان في ويلز. ويبدو أن "صندوق المشورة الموحد (Single Advice Fund)" فعال للغاية في توفير خدمات التمثيل القانوني الأولي (أو الأساسي)، وفي جعل الخدمة أكثر شمولية، حيث يمكن للمختصين في القضايا القانونية إجراء إحالات داخلية للحصول على مشورة بشأن الديون ومزايا الرعاية الاجتماعية. ومع ذلك، يبدو أيضاً أن هذا النظام يترك ويلز تعاني من نقص حاد في خدمات التمثيل

القانوني المتخصص أمام المحاكم العليا؛ وهو ما أشار من تمت مقابلتهم إلى أنه يعود لكون الغالبية العظمى من العاملين في قضايا المساعدة القانونية المتعلقة بالإسكان في ويلز ليسوا محامين. وقد ذكر أحد من تمت مقابلتهم عدة شركات خاصة تخلت عن عقود المساعدة القانونية في قضايا الإسكان أو أغلقت مكاتبها في ويلز تماماً، مما ترك الغالبية العظمى من مناطق ويلز دون محامين مؤهلين لتقديم المساعدة القانونية في قضايا الإسكان.

ومع ذلك، ووفقاً لشخص آخر تمت مقابلته (في إنجلترا): "في معظم القضايا، يكون هناك مجال للدفاع، وهذا بدوره يولد قدراً كبيراً من العمل الذي لا يمكننا تولي مسؤوليته بالكامل". ورغم أن الدفاع ضد دعوى استرداد الحيازة لفترة قصيرة قد لا يصب دائماً في مصلحة الموكل، إلا أن هناك مؤشرات قوية على وجود أشخاص يستوفون شروط الحصول على المساعدة القانونية ولديهم دفوع قانونية وجيهة تخدم مصالحهم الفضلى، لكنهم يعجزون عن العثور على محامٍ لتمثيلهم في تقديم هذا الدفاع. يمتد هذا النقص إلى ما وراء ويلز ليشمل أجزاءً كبيرة من منطقة "ميدلاندز (Midlands) "والجنوب الغربي والشمال الشرقي على وجه الخصوص؛ حيث تفتقر مساحات واسعة إلى خدمات "التمثيل القانوني في القضايا المدنية (Civil Representation)"، حتى وإن كانت تتوفر فيها خدمات "المساعدة القانونية (Legal Help) "الأساسية.

ونظراً لأن جميع منح المساعدة القانونية تتطلب تبريراً، فمن غير المنطقي افتراض وجود فائض في العرض في المناطق التي تحظى بمستويات أعلى من خدمات التمثيل القانوني المدني. كما لا يوجد سبب وجيه للاعتقاد بأن الاحتياج ينخفض بشكل كبير لدرجة أن الخدمات المتاحة حالياً تلبي الطلب في تلك المناطق ذات العرض المحدود. وعليه، لا يسعنا إلا أن نستنتج وجود نقص حاد في خدمات التمثيل القانوني المدني المتعلقة بقضايا الإسكان في معظم أنحاء إنجلترا وويلز. ويؤدي هذا الشح في الخدمات المتخصصة عالية المستوى إلى جعل المستأجرين عرضة لخطر الإخلاء في قضايا كان من الممكن الدفاع عنهم فيها بنجاح.

وبالمثل، وفيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء -حيث تكون النطاقات الجغرافية للتعاقد على الخدمات أوسع- نجد أنه لم تكن هناك أي خدمات للتمثيل القانوني المدني في الجنوب الغربي، ولم يُسجَّل سوى خمس قضايا في ويلز طوال عام 2023/2022. وتُعد هذه المناطق أيضاً ذات مستويات منخفضة نسبياً في توفير خدمات "المساعدة القانونية" (التي شهدت انخفاضاً أكبر منذ ذلك الحين)؛ مما يعني أنه لم تُرفع قضية واحدة من الجنوب الغربي إلى "المحكمة العليا (Upper Tribunal) "أو "محكمة الاستئناف"، إلا إذا تولى القضيةَ مقدمُ خدماتٍ من خارج المنطقة. ولا يُعزى هذا الأمر بشكل مباشر إلى رسوم المساعدة القانونية؛ إذ يتم الدفع مقابل أعمال التمثيل القانوني المدني وفقاً لسعر الساعة، وليس وفقاً للرسوم الثابتة المطبقة على أعمال "المساعدة القانونية"، كما أن الأجر بالساعة يُعد أعلى قيمة مقارنةً بالمعدل الاسمي لأعمال "المساعدة القانونية(Legal Help) " .

ومع ذلك، توجد عوامل مثبطة. أولاً، ينطوي العمل على مخاطرة؛ إذ لا يتقاضى مقدمو الخدمات أجراً مقابل صياغة أسباب الاستئناف إلا إذا حصل الموكل على إذن بالاستئناف. علاوة على ذلك، يُعد هذا العمل فنياً وتقنياً، لأن الاستئناف لا يجوز إلا بشأن مسألة قانونية وليس نزاعاً حول الوقائع؛ لذا ينبغي عموماً أن يتولى صياغة الأسباب شخص يتمتع بخبرة كافية أو محامٍ مختص (وهذا يفسر ارتفاع المعدل الاسمي للأجر). ثانياً، على الرغم من أن جميع المتعاقدين (بما في ذلك المنظمات غير المكونة من محامين) يُسمح لهم بتقديم طلب للحصول على شهادة "التمثيل في القضايا المدنية (Civil Representation) "في قضية معينة، إلا أن هذا الإجراء يجب أن يتم عبر "نظام إدارة الموكلين والتكاليف (CCMS) "التابع لهيئة المساعدة القانونية(LAA) ، وذلك بخلاف حالات "المساعدة القانونية" و"التمثيل القانوني الخاضع للرقابة " (Controlled Legal Representation)وقد سبق توجيه انتقادات لنظام (CCMS) لكونه معقداً.

وغير موثوق به، لكن أبحاثنا تكشف أن العملية تشكل عبئاً خاصاً على المنظمات المقدمة للخدمة التي نادراً ما تحتاج إلى التقدم بطلب للتمثيل في القضايا المدنية.

وقد وصف أحد الشركاء في شركة لتقديم المساعدة القانونية في قضايا اللجوء (لا تتألف من محامين) كيف يستغرق تقديم طلب الإذن بالاستئناف وطلب التمويل عدة ساعات: ساعة واحدة على نظام (CCMS) لتقديم الطلب الأولي، و30 دقيقة إضافية من العمل على النظام نفسه لإضافة نطاقات العمل. وساعة لإعادة صياغة أسباب الاستئناف المقدم إلى "المحكمة العليا - (Upper Tribunal) "بعد رفض الإذن من قبل "المحكمة الابتدائية - (First-Tier Tribunal) "و30 دقيقة أخرى لإعداد الطلب على نظام التقديم الإلكتروني الخاص بالمحكمة العليا تمهيداً لرفعه. ويأتي كل ذلك بعد قضاء ثلاث إلى أربع ساعات في قراءة قرار الاستئناف الأصلي وصياغة أسباب الاستئناف.

إن التعامل مع قضية أمام المحكمة العليا يتطلب الآن استخدام ثلاث منصات حكومية مختلفة: منصة (MyHMCTS)لطلب الإذن بالاستئناف من المحكمة الابتدائية؛ ونظام التقديم الإلكتروني (e-filing) لطلب الإذن بالاستئناف من المحكمة العليا؛ ونظام (CCMS) لتمويل المساعدة القانونية؛ وذلك رغم أنك لن تتقاضى أجراً ما لم تحصل على إذن بالاستئناف! وبالتالي، من المرجح أن تؤدي الطبيعة المعقدة لهذه العملية إلى ثني مقدمي الخدمات عن القيام بهذا العمل، لا سيما إذا كانوا يمارسونه بشكل غير متكرر أو إذا كان نموذج عملهم يعتمد على موظفين أقل خبرة. وهذا يعني أن توفير الخدمة في أي منطقة يعتمد ليس فقط على وجود مقدمي خدمات، بل على وجود مقدمي خدمات يتولون قدراً كافياً من أعمال التمثيل في القضايا المدنية بما يضمن إلمامهم بهذه الأنظمة.

فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء، يعني هذا أن الموكلين قد لا يحصلون على تمثيل قانوني للمراحل اللاحقة من الاستئناف، سواء عند الانتقال من "المحكمة الابتدائية (First-Tier Tribunal) "إلى "المحكمة العليا (Upper Tribunal) "أو ما بعد ذلك. وبناءً على ذلك، نلاحظ من خلال خرائط توفير خدمات التمثيل القانوني المدني وجود "فجوات حادة" في توفر المشورة، حتى في المناطق التي توجد بها مكاتب لمقدمي الخدمات. وهذا يضعف التقسيم الثنائي القائم على تصنيف احتياجات المساعدة القانونية إلى "مُلبّاة" و"غير مُلبّاة"؛ إذ يشير إلى أن جزءاً من الخدمات المقدمة قد لا يلبي احتياجات المساعدة القانونية إلا بشكل جزئي، حيث يحصل الموكلون على المشورة دون الحصول على تمثيل قانوني، أو لا يتم استئناف قضاياهم، حتى في الحالات التي يستوفون فيها شروط الأهلية وتكون قضاياهم ذات أساس قانوني وجيه.

4.5 غياب الخدمات الشاملة

على الرغم من أننا لم نُعِدّ خريطة "تداخلية" تحدد مواقع مكاتب مقدمي الخدمات التي تغطي أكثر من مجال قانوني واحد، إلا أنه يمكن استنتاج -بسهولة نسبية- من الخرائط المتاحة أن هناك عدداً قليلاً من المكاتب التي تغطي نطاقاً واسعاً من قوانين الرعاية الاجتماعية. إن جميع عقود السكن في إنجلترا وويلز، من الناحية الفنية، تشمل الخدمات قضايا الديون، إلا أن نطاق المساعدة القانونية المتعلقة بالديون مقيد بشدة ويقتصر على الحالات التي يكون فيها منزل الشخص مهدداً بالخطر؛ مما يعني أن عدداً قليلاً جداً من مقدمي خدمات المساعدة القانونية يوظفون محامياً أو أخصائياً متمرساً في قضايا الديون. وينطبق الأمر ذاته على إعانات الرعاية الاجتماعية؛ إذ تقلص نطاق الخدمات المشمولة في إنجلترا وويلز لدرجة أن قلة من المكاتب القانونية تستطيع تحمل تكلفة الاحتفاظ بمحامٍ متخصص في الضمان الاجتماعي، ومع ذلك، يستحيل الحفاظ على الخبرة اللازمة لتغطية الأعمال المتبقية المشمولة في النطاق دون وجود متخصص. وحدها المراكز القانونية والجمعيات الخيرية القانونية التي تمتلك مصادر تمويل بديلة يمكنها توظيف متخصصين في إعانات الرعاية الاجتماعية

-الذين يمكنهم المساعدة في قضايا تقع داخل نطاق المساعدة القانونية وخارجه- إلا أن عدداً قليلاً نسبياً من هذه المنظمات لا يزال قائماً.

بحلول أغسطس 2025، كان هناك 64 مكتباً يقدم خدمات في مجالي الإسكان والهجرة واللجوء معاً، و44 مكتباً فقط يقدم خدمات في مجالي الإسكان ورعاية المجتمع معاً؛ وهي مزيج من الخدمات كان شائعاً في السابق ضمن مجال المشورة والتمثيل القانوني المتعلق بالرعاية الاجتماعية. ولم يكن لدى سوى ستة مكاتب عقود تغطي كلاً من رعاية المجتمع وإعانات الرعاية الاجتماعية، رغم التداخل الواضح في الاحتياجات، كما أن 19 مكتباً فقط غطت (ولو من الناحية النظرية) كلاً من الهجرة واللجوء وإعانات الرعاية الاجتماعية، رغم أن التداخل في الاحتياجات أمر شائع أيضاً. يؤدي هذا الوضع إلى نقص لا يقتصر فقط على غياب المشورة والتمثيل الشاملين داخل المنظمات، بل يمتد ليشمل عدم توفر المساعدة اللازمة لمعالجة كافة جوانب المشكلة على مستوى البلدات أو المدن أو المقاطعات بأكملها.

فعلى سبيل المثال، قد يتمكن شخص يسعى للحصول على مشورة بشأن رعاية المجتمع وإعانات الرعاية الاجتماعية في منطقة "الشرق (East) "من الوصول إلى أحد مقدمي خدمات الإسكان في "نورفولك"، لكنه لن يجد محامياً متخصصاً في إعانات الرعاية الاجتماعية في المنطقة بأسرها لتقديم المشورة حول ما إذا كانت لديه أسباب وجيهة لاستئناف قرار صادر عن "المحكمة الابتدائية .(First-Tier Tribunal) " أما الشخص الموجود في "سوفولك" فلن يجد إمكانية الوصول إلى أي من تلك الخدمات أو إلى محامٍ متخصص في رعاية المجتمع، وسيتعين عليه البحث عن المساعدة في نطاق جغرافي أوسع بكثير. ثمة أدلة وفيرة تشير إلى أن الأفراد يواجهون مجموعة مترابطة من مشكلات الرعاية الاجتماعية، وأنهم يتخلون عن السعي لإنفاذ حقوقهم إذا عجزوا عن العثور على مساعدة قانونية. ومن ثم، يتضح جلياً أن النتيجة الحتمية لذلك هي عدم حصول الأفراد على حقوقهم القانونية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية.

4.6<u>ما الذي تغفله الخرائط؟</u>

تتمثل إحدى أوجه القصور في هذه الخرائط في **<u>صعوبة رصد بعض التفاصيل الدقيقة</u>** المتعلقة بالتوزيع الجغرافي المحلي للحاجة إلى المساعدة القانونية. فعلى سبيل المثال، ترتبط الحاجة إلى المساعدة القانونية في قضايا الإسكان بأبعاد جغرافية تتجاوز مؤشرات "الحرمان المتعدد"، إذ تنشأ عن ممارسات جمعيات الإسكان المحلية أو المجالس البلدية. وينطوي جزء كبير من عمل المحامين المناوبين في المحاكم على قضايا المستأجرين المتأخرين عن سداد الإيجار، حيث يلجأ المؤجرون (سواء كانوا جهات إسكان اجتماعي أو ملاكاً من القطاع الخاص) إلى مقاضاتهم لاسترداد حيازة المسكن. وغالباً ما يكون السبب الكامن وراء هذا التأخر في السداد مشكلةً تتعلق بمخصصات الضمان الاجتماعي -سواء كان المستأجر عاملاً أو عاطلاً عن العمل- بما في ذلك نظام "الائتمان الشامل(Universal Credit) "، أو استقطاعات "ضريبة الغرف غير المستخدمة(Bedroom Tax) "، أو الفجوة بين "بدل السكن المحلي" (وهو الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن المطالبة به لتغطية الإيجار) وبين قيمة الإيجارات المتاحة فعلياً للمستأجرين في القطاع الخاص.

وقد أوضح من أُجريت معهم المقابلات أن جهات الإسكان الاجتماعي لا ترغب عادةً في طرد المستأجرين، بل تهدف فقط إلى تحصيل الإيجار؛ إذ تُعد إجراءات الإخلاء وسيلةً لجلب المستأجر إلى المحكمة والتفاوض بشأن خطة السداد. يتسق هذا مع أدلة أخرى حول آلية عمل محاكم قضايا الإسكان. ومع ذلك، تتجنب الجهات المؤجرة (مثل الجمعيات السكنية) في بعض المناطق المحلية مقاضاة المستأجرين بسبب المتأخرات الإيجارية، وتطلب بدلاً من ذلك ترتيبات سداد بديلة (APAs) مباشرة من نظام "الائتمان الشامل " .(Universal Credit)ورغم وجود مزايا لهذا النهج، إلا أنه يجعل نموذج المساعدة القانونية الحالي غير

مجدٍ في تلك المحكمة المحددة. إذ تظل الجهة المقدمة للخدمة ملزمة بالتواجد في مكتب المناوبة بالمحكمة، ولكن نظراً لأن المقابل المادي هو رسوم ثابتة عن كل عميل تتم مقابلته (مع ضمان حد أدنى يعادل رسوم حالتين لكل جلسة عمل تمتد لنصف يوم)، فغالباً لا يتوفر عدد كافٍ من العملاء لتغطية تكلفة إرسال المستشار القانوني إلى المحكمة. وتتمثل المخاطرة هنا في أن تتوقف الجهة المقدمة للخدمة عن العمل في قضايا الإسكان لعدم جدواه المالية، مما يترك الاحتياجات المتعلقة بمحاكم الإسكان دون تلبية؛ فالنموذج الحالي للمساعدة القانونية لا يمتلك القدرة على الاستجابة بفعالية لمثل هذه التحولات في التوزيع الجغرافي المحلي للاحتياجات.

إن رصد هذا المستوى من التفاصيل المحلية الدقيقة - أو ما يمكن وصفه بـ "الأنماط الإجرائية المطبقة محلياً، والتي تدمج بين الأبعاد المكانية والقانونية" - يُعد أمراً بالغ الصعوبة. ومن الناحية النظرية، يمكن تحقيق ذلك من خلال شبكة مديري العقود التابعة لوكالة المساعدة القانونية (LAA) عبر التواصل مع الجهات المقدمة للخدمة لفهم تفاصيل الاحتياجات المحلية بشكل أفضل، لا سيما وأن كل مكتب مقدم للخدمة لديه مدير عقد خاص به. ويمكن استغلال ذلك لإنشاء قاعدة بيانات للمعلومات المحلية، مما يدعم عمليات التخطيط إلى جانب رسم خرائط توضح الاحتياجات والخدمات الفعلية المقدمة.

وتتمثل فجوة ثانية في **أن البيانات المتاحة حالياً لا توضح أماكن إقامة العملاء**. ففي مجال قانون الإسكان، ونظراً لصغر نطاق مناطق التعاقد وفرض قيود أكبر على المحامين تمنعهم من العمل خارج نطاق تعاقدهم، يمكننا افتراض أن معظم العملاء يقيمون داخل المنطقة التي يقع فيها مكتب مقدم الخدمة أو بالقرب منها. أما بالنسبة لقضايا المناوبة في محاكم الإسكان، فمن المؤكد أن العميل يقيم ضمن النطاق الجغرافي الذي تخدمه المحكمة. وفي المقابل، نجد أن مجالي الرعاية المجتمعية ومزايا الرعاية الاجتماعية يضمان عشر مناطق تعاقد كبيرة وأربع مناطق على التوالي، مما يعني أن العميل قد يقيم على مسافة بعيدة جداً عن مكتب مقدم الخدمة. تتفاقم هذه المسألة في مجال قوانين الهجرة واللجوء، حيث يمكن لمقدمي الخدمات إنجاز ما يصل إلى 75% من قضاياهم عن بُعد بالكامل دون مقابلة الموكل شخصياً، مما يعني أن موقع مكتب مقدم الخدمة قد لا تكون له أي علاقة بموقع الموكل. ومن المؤكد أن الأرقام المذكورة أعلاه -والمتعلقة بتقديم المساعدة القانونية في مجال الرعاية المجتمعية في منطقة "إيست ميدلاندز (East Midlands)- "لا تعكس قاعدة موكلين محلية بالكامل.

تجدر الإشارة إلى أن "وكالة المساعدة القانونية (LAA) "تتلقى هذه المعلومات بالفعل، نظراً لأنها تشترط تدوين عنوان الموكل في نماذج طلب المساعدة القانونية. وبالتالي، يمكن للوكالة البدء في تجميع البيانات ورسم خرائط توضح المسافة بين منازل الموكلين ومقدمي الخدمات، مع التمييز بين من يحصلون على الخدمة حضورياً ومن يحصلون عليها عن بُعد. ومن شأن ذلك أن يوفر مؤشرات إضافية حول التوزيع الجغرافي للحاجة إلى المساعدة القانونية، وإن كانت الخرائط ستقتصر بطبيعة الحال على من ينجحون في العثور على مقدم خدمة قانونية في نهاية المطاف، دون أن تشمل أولئك الذين يمثلون أنفسهم أمام المحكمة أو يتخلون عن قضاياهم.

ثالثاً، نحن نكتفي حالياً برسم خرائط للمسافة المباشرة **الفاصلة بين المناطق التي تعاني من الحرمان وأقرب مقدم خدمة**. وهذا لا يعكس التجربة الواقعية للفرد الذي يتنقل بين هاتين النقطتين، من حيث وقت القيادة، أو الوقت والتكلفة المرتبطين بوسائل النقل العام، أو مسافة المشي ومدى توفر وسائل النقل العام؛ وهي ما يمكن وصفه بـ "الواقع الصعب للمسافات" الذي قد يفرض عبئاً إضافياً على الأشخاص الذين يواجهون أصلاً صعوبات في الحصول على المشورة القانونية. وكما يشير "سوجا" (Soja) فيما يتعلق باحتياجات النقل العام في لوس أنجلوس، فإن "المنظور الجغرافي 'المسطح'"... تجاهل التفاوت الجغرافي الملحوظ في...

الاحتياجات. ونأمل في دمج بعض هذه العوامل في الوقت المناسب باستخدام "مقياس الربط النقل" (Transport Connectivity Metric)الذي نشرته وزارة النقل مؤخراً.

وأخيراً، **لا يمكن للنسخ الحالية من الخرائط إظهار التغيرات بمرور الوقت**. وكما ذُكر أعلاه، يتيح موقع "Power BI" التابع لهيئة المساعدة القانونية (LAA) للمستخدمين الاطلاع على خريطة تمثل سلسلة زمنية قصيرة لمكاتب مقدمي الخدمات، لكن هذا لا يعطي أي مؤشر على حجم الخدمات المقدمة فعلياً. وتدعم بيانات تقديم الخدمات ما ذكره من تمت مقابلتهم بشأن تقلص أعداد الفرق المتخصصة وحالاتها داخل مكاتب مقدمي الخدمات تدريجياً، واستبدال المحامين ذوي الخبرة بآخرين يفتقرون للخبرة ولا يمكنهم العمل بالوتيرة نفسها. ومع ذلك، فبدون خريطة تعكس السلاسل الزمنية، تظل خسائر القدرة التشغيلية هذه غير ظاهرة للعيان، ما لم ينسحب مكتب مقدم الخدمة تماماً من نظام المساعدة القانونية. ونأمل في الحصول على تمويل إضافي لتحديث الخرائط بالتزامن مع الإصدارات السنوية لبيانات الخدمات المقدمة فعلياً، وذلك للحفاظ على أهميتها وإضافة بُعد زمني لها.

نحن نعمل حالياً - وقت كتابة هذا التقرير - على رسم خرائط توضح الاحتياجات ومستوى تقديم الخدمات في كل من اسكتلندا وأيرلندا الشمالية. وتختلف بيانات تقديم الخدمات نوعاً ما في تلك الولايات القضائية؛ نظراً لاختلاف تصنيفات مجالات القانون وأنواع المساعدة القانونية مقارنة بإنجلترا وويلز، فضلاً عن عدم وجود حدود جغرافية داخلية تقيد النطاق المكاني الذي يمكن لمقدمي الخدمات تقديم خدماتهم فيه. كما أن **مؤشرات الحرمان المتعدد** (IMD) تختلف قليلاً ولكن يمكن توحيد معاييرها على مستوى المملكة المتحدة. ومن شأن الخرائط التي توضح الاحتياجات ومستوى تقديم الخدمات في الولايات القضائية الثلاث للمساعدة القانونية في المملكة المتحدة - مقترنة بمعلومات سياقية حول نطاق المساعدة القانونية وطبيعتها - أن تساعد في إبراز بعض المزايا والعيوب النسبية لأنظمة ونماذج المساعدة القانونية المطبقة في كل منها.

5الخاتمة

يُعد رسم الخرائط وسيلة لاستخدام البيانات التي تمتلكها الحكومات في كل ولاية قضائية بالفعل - والمخزنة في جداول بيانات وإصدارات إحصائية - من خلال الجمع بين البيانات الكمية وتقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والأبحاث الاجتماعية القانونية. وهي تمثل في آن واحد منهجية مستقلة لتحليل البيانات واستخلاص رؤى جديدة، وأداة قوية لتوضيح مظاهر الظلم المكاني المحتملة في المناطق التي تظل فيها الحقوق القانونية غير محمية فعلياً. توفر الطبيعة البصرية والتفاعلية لخرائطنا نقطة انطلاق جيدة لفهم أماكن وجود احتياجات غير ملباة للمساعدة القانونية وتحديد مجالات القانون المعنية بذلك. وعلى وجه الخصوص، تتحدى هذه الخرائط الافتراضات السائدة بشأن مستوى الخدمات المقدمة في المناطق التي تبدو مخدومة جيداً بمكاتب مقدمي خدمات المساعدة القانونية؛ إذ تقوم بذلك من خلال مقارنة حجم الخدمات المتاحة بحجم الاحتياجات الفعلية، ومن خلال إبراز مواطن النقص في نوع معين من أنواع المساعدة القانونية (سواء تعلق الأمر بـ "المساعدة القانونية الأولية" أو "التمثيل القانوني في القضايا المدنية").

كما تتيح لنا الخرائط تحديد الأثر المحتمل للعقود غير المُفعَّلة (الخاملة) في إنجلترا وويلز، وهو أمر لا يمكن تحقيقه بمجرد رسم مواقع مكاتب مقدمي الخدمات دون تمثيل واقع الخدمات المقدمة فعلياً. وتخلص هذه الدراسة إلى أن النموذج الحالي القائم على آليات السوق لتوفير خدمات المساعدة القانونية يفتقر إلى الفعالية؛ فهو لا يضمن حصول المحتاجين على هذه المساعدة، حتى في الحالات التي ينص فيها القانون على وجوب توفيرها، وحيث يقع على عاتق "اللورد المستشار" (Lord Chancellor) واجب قانوني - بموجب المادة 1 من قانون المساعدة القانونية وإجراءات التقاضي المدني (LASPO) - لضمان توفيرها. وبالعودة

إلى ما طرحه كل من ماسي (Massey)، وبلوملي (Blomley) وآخرين، وميتشل (Mitchell)، نجد أن هذه المساحات التي تفتقر إلى التمثيل القانوني تتشكل وتتكرر كبيئات يتعذر فيها الوصول إلى كل من الحقوق القانونية الجوهرية والحق العام (المستمد من القانون العام/Common Law) في الوصول إلى العدالة. **ونظراً لأن هذه الحقوق تتعلق بـالرعاية الاجتماعية؛ فهذه مناطق يتجذر فيها الفقر والحرمان، ويجد الناس أنفسهم -فعلياً- بمعزل عن مظلة سيادة القانون.**

وإلى جانب الالتزام بتوفير المساعدة القانونية، يتمتع "اللورد المستشار" بصلاحيات (لم تُفعَّل بعد) بموجب المادة 2 من قانون المساعدة القانونية والمشورة والتمثيل (LASPO)؛ تتيح له وضع ترتيبات بديلة للمساعدة القانونية في مناطق جغرافية أو مجالات قانونية محددة تقتضي الضرورة ذلك. وكما أُشير آنفاً، فإن الجمع بين نتائج عمليات المسح الميداني والبحوث النوعية يشير بقوة إلى الحاجة لتبني نهج أكثر فاعلية وتدخلاً -إلى جانب منظومة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمراكز القانونية- وذلك عبر تفعيل الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 2 للوفاء بالالتزام الوارد في المادة 1. وقد يشمل ذلك تقديم منح لتمويل مراكز قانونية جديدة، وتدريب الكوادر، وتوفير الإشراف الخارجي، فضلاً عن رفع معدلات أجور المساعدة القانونية بما يُمكّن مقدمي الخدمات من دفع رواتب مجزية تضمن استبقاء الموظفين المدربين وذوي الخبرة. وعلى نطاق أوسع، تُظهر الأبحاث بوضوح الحاجة إلى إخراج المساعدة القانونية من آليات السوق والاعتراف بها كخدمة عامة أساسية.

توضيح المترجم

ان متابعة تطبيق القوانين من خلال رسم الخرائط وتحليلها من الموضوعات التي تحسب ضمن المنهج التطبيقي في الجغرافيا Applied Geography . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، عندما درست لنيل شهادة الماجستير من جامعة نيوكاسل ابون تاين (77-1979) ضمن كورس بعنوان ((الجغرافيا التطبيقية)) كانت رسالتي عن تطبيق قوانين السيطرة على تلوث هواء منطقة تيسساید لمدة عشر سنوات ، تضم المنطقة 14 وحدة ادارية . وعندما درست لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة ويلز – ابرستوث ، (82-1986) كتبت عن التباين المكاني لتنفيذ سياسات تحسين المساكن القديمة في اربع مدن جنوب ويلز (كاردف ، سوانزي ، نيوبورت و ميرثرتيدفل) للمدة ما بعد 1961 (حوالي 21 سنة) . السياسة الاجتماعية مبنية على اسس قانونية تدفع الناس لتحسين منازلهم القديمة من خلال المنح والقروض المالية الاجبارية كي لا يصدر امر بازالتها . يعني ، الدراستين معنيتان بتطبيق القوانين بمنهج جغرافي (مكان – زمان) .